قسطنطين زريق

معنى النكبة مجددا

دار العلم للملايين
بيروت

تبرّعت دار العلم للملايين بنفقات هذا الكتاب، كما تبرّع المؤلف بعائداته منه، على أن يُرصد مجموع الدّخل لمساعدة الطلاب الجامعيّين من أبناء الضّفة الغربيّة

قسطنطين زريق

مَعنَى النَّكبة مُجدّدًا

دار العلم للملايين
بيروت

الطبعة الاولى
بيروت ، آب (اغسطس) ١٩٦٧

الى شباب الجيل ، القلق على المصير

أقدم هذه المحاولة

عربون ثقة ، ومشاركة ، ووفاء

اليوم وأمس

وجهان بارزان للمعنى الجديد

في ربيع عام ١٩٤٨ نشبت المعركة الأولى بين جيوش الدول العربية والقوى الاسرائيلية ، فحدثت الكارثة التي أدت إلى الهدنة وإلى قبول اسرائيل في الامم المتحدة .

واليوم ، بعد تسعة عشر عاماً ، نشبت المعركة الثانية ، فلم تكن الكارثة الجديدة أخف هولاً من الأولى ، ولن تكون نتائجها المرتقبة أقل وطأة على الشعوب العربية ، بل انها ونتائجها تبدو أضخم وأوخم .

بالأمس ، حاولت ، كفرد من أفراد الأمة ، أن أستنطق الاحداث وأستخرج عبرتها ، وأن أستخلص « معنى النكبة » [1] . وقد دعوتها حينذاك نكبة ، وقلت

---

[1] معنى النكبة (دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى والثانية ١٩٤٨) . الاشارات فيما يلي تعود إلى الطبعة الثانية .

في مقدمة كلامي : « ليست هزيمة العرب في فلسطين بالنكسة البسيطة ، أو بالشر الهين العابر ، وإنما هي نكبة بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، ومحنة من أشد ما ابتلي به العرب في تاريخهم الطويل ، على ما فيه من محن ومآس » . [1] أجل ! لقد كانت نكبة لا نكسة ، ومثلها ، بل شر منها ، ما أصابنا الآن .

واليوم عدت إلى هذا « المعنى » فوجدته ينطبق بجوهره على الحالة الحاضرة . فقد ذكرت وقتئذ ان لتلك النكبة أسباباً قريبة وأخرى بعيدة ، وان المعالجة المفروضة هي أيضاً قريبة وبعيدة . أما المعالجة القريبة فتقوم على خمسة أركان : تقوية الاحساس بالخطر وشحذ إرادة الكفاح ، والتعبئة المادية في ميادين العمل كلها ، وتحقيق أكبر قسط من التوحيد الممكن بين الدول العربية ، وإشراك القوى الشعبية في النضال ، واستعداد العرب للمساومة والتضحية ببعض المصالح لدرء الخطر الأكبر . [2] أما المعالجة البعيدة ، أو « الحل الأساسي » ، فسبيلها « تبدل أساسي في الوضع العربي ، وانقلاب تام في أساليب تفكيرنا وعملنا وحياتنا بكاملها » ، يكفل قيام كيان عربي متقدم قادر على أن يدرأ الخطر الصهيوني ، بل أي خطر أجنبي ،

---

١ معنى النكبة ، ص ٥ .

٢ « المعالجة القريبة » ، معنى النكبة ، ص ١٨ — ٣١ .

ويتغلب عليه ، ويتيح للشعوب العربية أسباب البقاء والكرامة والازدهار . وأهم مقومات هذا الكيان العربي المنشود هي : الاتحاد ، والتقدم الصحيح . وهذا التقدم معناه : « أن نصبح بالفعل وبالروح ، لا بالاسم والجسم فقط ، قسماً من العالم الذي نعيش فيه ، نجاريه في نظم العيش والفكر ، ونتكلم لغته ، ونتصل بأصوله ، ونضم مقدراتنا إلى مقدراته . ولبلوغ هذه الغاية يجب أن تتخذ خطى عديدة تقلب حياتنا من أوضاع العصور الوسطى والقديمة إلى وضع العصر الحديث » . وفي مقدمة هذه الخطى : اقتباس الآلة واستخدامها في استثمار مواردنا على أوسع نطاق ممكن ، وفصل الدولة عن التنظيم الديني فصلاً مطلقاً ، وتدريب العقل وتنظيمه بالاقبال على العلوم الوضعية والتجريبية ... والابتعاد ما أمكن عن الخيال المخدّر والرومانطيقية المائعة ... ، وفتح الصدر واسعاً لاكتساب خير ما حققته الحضارات الإنسانية من قيم عقلية وروحية أثبت صحتها الاختبار الإنساني الجاهد لبناء الحضارة .

أما ضمان اتخاذ هذه الخطى فيقوم ، من جهة ، على الاصلاح التطوري في مختلف نواحي الحياة القومية ، وهو بطبيعته طويل المدى بطيء الأثر ، ومن جهة أخرى ، على مبادرة القادة والصنعة الذين يدفعون الاصلاح دفعاً ، شرط أن يكونوا في أنفسهم تقدميين بأصحّ معاني التقدمية وأعمقها ، ذلك أن « الحل الأساسي لقضية فلسطين بل للقضية العربية

كلها ، سيبقى حلماً وامكانية ، ما لم يتحقق أولاً في نفوس الفئة المناضلة من أبناء الأمة » .[1]

هذه هي خلاصة ضئيلة لما أثارته النكبة الأولى في النفس عام ١٩٤٨ . أمّا ما أثارته النكبة الجديدة ، فليس بعيداً عمّا عرضت حينذاك ، ولذا أجدني مدعواً إلى استعادته وتوكيده ، وإلى محاولة استخلاص منطوياته على ضوء الاحداث الحاضرة — هذه المنطويات التي تكوّن في مجموعها المعنى الذي يفرض نفسه الآن والذي يجب أن نتدبره أصدق تدبّر وأوعاه .

ولهذا المعنى الجديد القديم وجوه عدة ، ولكل منها ما يتضمنه أو يومىء إليه . ولمّا كان استجلاء هذه الوجوه كلها يحتاج إلى دراسة — بل دراسات — مستفيضة لا تتيسر لشخص واحد ولا تتأتى فوراً ، ولما كانت النازلة تفرض على كل منا — في وسط الذهول والاضطراب والتشتت الساطية علينا أفراداً وشعوباً — أن يقول كلمته الواعية المسؤولة ، كي يكون للهزة التي تأخذ بنا مفعولها الايجابي لا مفعول سلبي فحسب ، فقد عمدت إلى أن أبرز في هذه الرسالة الوجهين الأساسيين اللذين يتجليان لي ، آملاً أن يكون في هذه المحاولة ما يسعف في تفهم الأسباب ، وفي السعي الحثيث إلى إزالتها ثم إلى ما هو

---

[1] « الحل الأساسي » ، « معنى النكبة » ، ص ٤١ — ٥٥ .

أهم من ذلك ، أي إلى ايضاح المفاهيم وارساء القواعد لحياة عربية جديدة تضمن لنا السلامة والكرامة الحقيقيتين .
وإذا بادر رجال الفكر والعمل منّا إلى تبيّن الوجوه الأخرى التي تبدو لهم وتبيينها لسواهم ، كان لنا من هذه المحاولات المختلفة ما يؤلف صورة أقرب إلى الكمال والانتظام ، وكان كذلك من احتكاك الفكر بالفكر ومن تبادل الرأي ما يؤدي إلى رؤية أبين وإدراك أفضل ومعالجة أصح وأجدى .

الوجه الأول

التخلف العلمي

العلم الحديث مصدر القوة

إن لهذا الحدث الهام الذي نجوزه ، كما ذكرنا سابقاً ، أسباباً قريبة وأخرى بعيدة . وكذلك ثمة نوعان من المعالجة : معالجة في المدى القصير ، وأخرى في المدى الطويل .

والوجه الذي نتصدى له الآن ذو جذور بعيدة ، ولكنها جذور قوية كانت لها آثارها النافذة الخطيرة في هذه الازمة القريبة . وإذا كنا نعتبر – كما يجب أن نفعل – هذه المعركة واقعة من وقائع نضال طويل بعيد ، فلا بد لنا من أن نتوجه إلى هذه الجذور المتغلغلة ، فنصب ثوريتنا عليها لاجتثاثها ، ولحفظ مجتمعنا من أخطارها ، ولامداده

بأصول أسلم وأقوى ، وأحرى بأن تبقى وبأن تكفل لنا البقاء .

الواقع الذي لا محيد عن تيقنه والاقرار بـه هو واقع حضاري . هو ان مجتمعنا العربي والمجتمع الاسرائيلي الذي نجابهه ينتميان إلى حضارتين مختلفتين ، أو إلى مرحلتين متفاوتتين من مراحل الحضارة . هذا هو السبب الأساسي لضعفنا على كثرة أعدادنا ، ولقوتهم على قلة عددهم . وفي الوقت الذي نبلغ بـه مرحلتهم ، تُحل القضيـة من أساسها ، إذ لا يعقل حينذاك أن يقف مليونان أو ثلاثة أو عشرة من البشر في وجه مائة مليون أو أكثر يساوونهم قوة فردية وجماعية .

على أنه لا بد من أن نسارع إلى القول أننا إذ نتكلم هنا عن الحضارة لا نضمّن هذه الكلمة المعاني الخلقيـة والروحية التي يجب أن تحتويها كل حضارة صحيحة ، وإنما نقصر مفهومنا على الحضارة الحديثة فحسب ، التي تفوقت بانجازاتها العلمية النظرية والتطبيقية ، وبما وراء هذه الانجازات من عقلانية متطورة بل متوثبة ، دون أن يرافق هذا التقدم تقدم يجاريه أو يدانيه ، في ميـادين المبادئ والأخلاق . بل لعلنا ، إذ نمعن النظر في هـذه الحضارة ، نستنتج أن المكاسب الهائلة التي أحرزتها في التسلط على الطبيعة وسبر أغوارها واستخراج مكنوناتها ، وفي تنظيم المجتمعات واستغلال الطاقات البشرية ، إنمـا

كانت على حساب تخلفها في سبل السلوك الأدبي ورعاية المبادئ والقيم . ولهذا ، فإن ما أشرنا إليه من فارق حضاري بين مجتمعنا والمجتمع الاسرائيلي إنما هو فارق في الأخذ بالحضارة الحديثة ، أي في مجال العلم والعقلانية الذي تتميز به هذه الحضارة ، وبما يولده العلم والعقلانية من قدرة مادية وبشرية على الطبيعة وعلى الإنسان .

هذا الفارق الحضاري ، بهذا المعنى ، هو سرّ الفارق في القوة بين المجتمعين كما بدا في القتال الأخير . إن مجتمعنا العربي ، الذي لم يغدُ بعد مجتمعاً « علمياً » ، يجابه مجتمعاً قابضاً على ناصية العلم ، مستخدماً إياه في كل مجال ، مستغلاً قوّته إلى أبعد حدّ .

العلم الحديث هو مصدر القوة . إنه مصدر القوة الحربية : إذ لم تعد الحرب ، كما كانت عليه في الماضي ، التحام رجال برجال ، وإنما أصبحت أسلحة ثقيلة معقدة ، دقيقة الصنع ، صعبة المراس ، غالية الثمن . وأصبحت ، مع هذا ، أيدياً تحسن التصرف بهذه الأسلحة ، وأدمغة قادرة على التحكم بها وعلى استغلالها للذود والحماية أو لتوجيه الضربات إلى العدو . فلقد وردت الأنباء من بعض الجبهات ان الجيوش العربية لم تكن تلقى عدواً وجهاً لوجه لتقاتله ، بل كانت تأتيها الضربات من حيث لا تدري ، فتفعل فعلها فيها وتسلبها طاقات الهجوم أو الدفاع .

وقد قيل قديماً : « الحرب خدعة » . وهي ما تزال

كذلك . على ان الخدعة اليوم لم تعد قائمة على الذكـاء الفطري والمبادرة والمغامرة ، بل غدت علماً يحسب لكل امكان أدق حساب ، ويزن كل عنصر بأوفى ميزان ، ويعدّ لكل احتمال خطة محكمة ، فيسيطر على الأحداث ويتحكم بها ، بدلاً من أن يكون تابعاً لها وخاضعاً .

ولا فائدة من الاطالة في تبيان هذه الحقيقة . فإنها واضحة لكل ذي نظر ، والمجتمع الذي لا يتبينها لنفسه ولا يقرّ بها ، فلا يبني استعداده الحربي على أساسها ، يدفع ثمن هذا الخطأ ، وهو ثمن يعظم قدره وتتفاقم نتائجه على مرّ الأيام .

والعلم مصدر القوة الاقتصادية : في التسلط على الطبيعة ، واكتناه أسرارها ، واستغلال مواردها ، وتنظيم هذه الموارد . وهنا أيضاً لا يقتصر الأمر على الادوات المجتلبة ، والوسائل المستعارة ، وإنما يتناول الأيدي المدربة التي تحسن استعمالها ، والعقول المتعلمة المنتظمة القادرة على استثمارها أفضل استثمار ، بل المعدة للاكتشاف والاختراع ، وللمنافسة في ميادين النظر والتطبيق .

والاقتصاد — سواء القومي منه أو الدولي — أصبح شيئاً شديد التعقيد ، لا تغني فيه النظريات أو العقائد الشاملة . فما ينطبق في مجتمع ما قد لا يصح في سواه ، وما يجوز في مرحلة من المراحل قد لا يجوز في غيرها . فالأمر إذن يجب أن يعود إلى النظر الثاقب الشامل الدائم

في جميع المعطيات ، ووضع الخطط على أساسها ، وتطبيق المفاهيم والأساليب العلمية في كل وجه من وجوه التشخيص والمعالجة .

وهكذا يمكننا أن نمضي لنقول : إن العلم هو أيضاً مصدر القدرة السياسية . فعلى ضوء العلم وحده ، لا على أساس العاطفة والشعور ، يجب أن نصادق من نصادق من الأمم ، ونعادي من نعادي . على ضوئه نقيم أنظمتنا الداخلية ، وعلاقاتنا الخارجية . على ضوئه ، وبمواده ومواردة ورجاله ، نبني دعاوتنا ، وندافع عن حقوقنا ، ونحاول استمالة الرأي العام العالمي إلى جانبنا .

ومثل السياسة ، والاقتصاد ، والحرب ، كل ناحية أخرى من حياة الشعوب . إن سنّة الحياة الحاضرة تمضي بأن تكون كل منها مبنية على العلم ، العلم المنتظم المنظم ، المتسلط بقدرته الذاتية ، وبما يفجّر من قدرات طبيعية وبشرية .

ولا يقوم العلم بنتائجه البيّنة فحسب . لا يقوم بالمصانع الجبارة . والادوات الدقيقة ، والانتاج الزاخر في شتّى الحقول ، ولا بالانجازات الرائعة في ميادين الاختراع كالتي تسجل اليوم في عوالم الذرّة والفضاء . بل إنه لا يقف عند البحث الصرف والاستكشاف النظري وما يفجّران من معرفة منطلقة متزايدة . وإنما هو يقوم بما وراء هذه المظاهر كلها : بالعقلية المدربة المنتظمة ، العقلية التي

لا ترضى بالوهم بل تثور عليه ، والتي تؤمن بالواقع وبالاختبار ، والتي تسلك الطريق الشاقة إلى المعرفة بما تتطلبه من صبر ومعاناة ، ونَفَس طويل ، واستعداد للبذل ، وتضحية بالمكاسب الصغرى ، ومن تدبير وتخطيط ، وتنظيم وانتظام . العلم في جوهره أسلوب تفكير ، ونظام حياة .

فالسؤال الأساسي إذن هو : كيف يمكننا أن نقلب المجتمع العربي قلباً جذرياً وسريعاً من مجتمع انفعالي توهمي ميثولوجي شعري إلى مجتمع فعلي تحقيقي عقلاني علمي ؟ كيف يمكننا أن نحدث فيه هذه الثورة التي تضمن له السلامة والقدرة والكرامة في العالم الحديث .

على اننا عندما نقول ان مجتمعنا العربي لم يغدُ بعد مجتمعاً علمياً لا نعني بذلك ان المجتمعات المتقدمة في هذا العصر هي مجتمعات علمية بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة . لا نعني ان العلم الذي وصفناه – بمظهريه الفكري العقلاني والسلوكي الحياتي – ينطبق على جميع أفراد هذه المجتمعات . فثمة جماهير لا تزال بدائية حتى في أرقى المجتمعات علمياً ، وثمة أنصاف متعلمين أو أشباه متعلمين يحتلون مناصب عليا خطيرة فيها ، وثمة من هم أرفع علماً من هؤلاء وأولئك ، وثمة نخبة يتمثل بها العلم بجوهره الذي وصفناه . غير ان المحصول العلمي العام في هذه المجتمعات ، كمّاً وكيفاً ، هو الذي يؤهلها إلى أن تعتبر

مجتمعات «علمية»، وبخاصة إذا قوبلت بالمجتمعات التي هي دونها بهذا المعيار. إن التقدم العلمي لا حدّ له، والفرق بين المجتمعات هو فرق في درجة التقدم، ولكن هذا الفرق قد عظم اليوم بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات غير المتقدمة بحيث غدا فرقاً في النوع وصح أن نطلق صفة «العلمية» على الأولى وننكرها على الأخرى.

وبهذا المفهوم يبقى سؤالنا الأساسي كما هو: كيف يمكننا أن نجعل من المجتمع العربي مجتمعاً علمياً؟

آراء واعتراضات

ولا بد لنا قبل التصدي لهذا السؤال من أن نجابه بعض اعتراضات ترد على تعليلنا هذا وعلى ايلائه هذا المبلغ من الخطورة.

من هذه الاعتراضات اننا نظلم أنفسنا عندما نردّ سبب نكبتنا إلى تخلفنا العلمي والحضاري فحسب. فثمة أمم أخرى في آسيا وافريقيا في مثل حالنا من التخلف أو دونها، ولكنها لم تصب بما أصبنا به. إننا لا نجابه قوة الصهيونيين في اسرائيل وحدها، بل العالم الصهيوني واليهودية العالمية في أقطار الدنيا كلها، ونجابه معها أقدر الأمم على وجه الأرض اليوم. الولايات المتحدة الامبركية، وبجانبها بريطانيا والمانيا وسواهما من الحلفاء والأعوان،

والرأي العام الغربي بكثرته الساحقة . إن قوة الصهيونية العالمية قد تحكمت في الماضي ، وتتحكم اليوم ، بمجتمعات وحكومات وشعوب متقدمة جداً في الميادين التقنية والعلمية ومدّعية أنها تقود سفينة الحضارة ، فهل من الغريب العجيب أن تتغلب علينا ؟ ولو انها تصدت لشعوب في مثل حالنا أو أكثر أعداداً أو استعداداً منا ، أما كان خطرها على هذه شبيهاً بخطرها علينا ؟

الجواب ان هذا كله صحيح ، واننا لا نكون فعلاً على حق ، ولا أمناء للنظر العلمي الذي ندعو اليه ، إذا وضعنا المسؤولية كلها على كاهلنا ، وإذا لم نقدّر أصدق تقدير وأدقه الضربات التي وجهها الينا حلفاء الصهيونية والخاضعون لنفوذها من دول الغرب وحكامه والقطاعات السائدة من شعوبه ، وإذا لم نسجل ذلك وندخلـه في حساباتنا ونضعه في صلب سياساتنا . ولكن هذا كلّـه لا يغيّر جوهر الواقع الذي نحن فيه . إن قَدَرَنا ، على ما يبدو ، هو ان هذه القوة الهائلة ، بمختلف عناصرها وأبعادها ، موجهة الينا لا إلى غيرنا ، وان أضمن سبيل للصمود في وجهها ثم التغلب عليها ، هو السعي لاحراز قدرة تساوي، أو تشابه أو تقارب ، قدرتها علماً وفناً وتقنية وتنظيماً ، وتجنيداً للقوى الداخلية وللمؤيدات الخارجية . فلا محيد لنا إذن عن هذا السبيل ، مهما يكن الواقع رهيباً، أو القدر الذي حلّ بنا ظالماً .

ولكن قد يقال : هل لنا أمل في أن نلحق بالسابقين ونجاريهم ، فالعلم يقفز اليوم قفزاً ، والتقدم التقني يتسارع ويتفجّر ، فكلما اجتزنا نحن مرحلة ، اجتازوا هم مرحلة أو مراحل ، وبقي الفارق كما كان ، بل لعلّه يغدو أعظم مما كان ، نظراً لشدة التسارع في المراحل المتقدمة .

والجواب على هذا أن ميزان القوى العالمية قد يتبدل في السنوات أو الحقب القادمة ، وان الظروف الدولية قد تختلف ، ولكننا لن نستطيع أن نستفيد من أي اختلاف أو تبدل ، إذا لم نكن متجهزين ، متسلحين بجميع أسباب التقنية والعلم . وبعدُ ، فالطريق لا شك عسيرة طويلة ، ولكن لا مفرّ من الاقبال عليها ، لأن كل ابطاء أو تنكر يزيد في عسرها وطولها ، وبعد الفاصل الزمني والحضاري القائم بيننا وبين القوى المعادية لنا اليوم. وأسطع برهان على ما نقول هو اليابان . فلو ان اليابان وقفت في منتصف القرن التاسع عشر وقفة المتردد أو العاجز أمام الفارق بينها وبين أوروبا وامبركا ، ولو ان قادتها كانوا قصيري النظر فتلكأوا عن اقتباس فنون الحياة الحديثة ، ولم يندفعوا اليها كما اندفعوا ، لما استطاعت اليابان بعد نصف قرن من الزمن — لا أكثر — أن تغدو قوة عالمية ، وأن تجابه الامبراطورية الروسية في مطلع هذا القرن وتفوز عليها ، وأن تتقدم لتحتل في العقود الأولى من هذا القرن

مكاناً مرموقاً بين المجتمعات الصناعية المتفوقة ، ولتنافس أكبر الدول شأناً وأوسعها سلطة . وكذلك : لو انها استكانت للنكبة المزلزلة التي نزلت بها عام ١٩٤٥ ، ووقفت مذهولة أمام الفارق في القوة بينها وبين قوى العالم المنتصرة ، لما استطاعت أن تنهض من كبوتها وتستعيد مقامها . إنها لم تُضِع أي وقت بعد الكارثة بالبكاء والنواح ، بل أقبلت على البناء الجادّ الصامد ، مؤمنة بالعلم ذاته الذي آمنت به في نهضتها الأولى ، وها هي تعود الآن إلى المتقدمة ، قوةً صناعية وسياسية تحسب أعظم الدول حسابها وتخشى بأسها ومنافستها . نعود فنؤكد : هو ذا — سبيل العلم — الشرط الأساسي لأي خلاص .

وثمة اعتراض آخر ، وهو اعتراض وجيه بالغ الدلالة . هنالك فارق — أيّ فارق ! — في العلم والتقنية بين شعب فيتنام المناضل وبين القوة الأميركية التي تقاتله . وها هو يقف في وجهها : في وجه طائراتها وقنابلها ، ومحرقاتها ، وأساطيلها ، وسائر مظاهر جبروتها الحربي ، وها هي من ناحية أخرى تهدر هذه القدرة دون أن تتمكن من الغلبة ، أو من احراز أي تقدّم . فأين السّر هنا ، ما دام ليس في القدرة التقنية العلمية ؟

لا شك ان لطبيعة البلاد ، لجبالها وأدغالها ومستنقعاتها ، أثراً ، فإنها تختلف عن صحراء سيناء وعن سهول فلسطين ، وقد يسّرت تحويل تلك الحرب إلى حرب عصابات

لا تغني فيها الادوات الحربية الحديثة كثيراً . ولا شك أيضاً ان للمعونة التي يتلقاها المناضلون الفيتناميون من الصينيين ومن الروس أثرها أيضاً ، فهي على الارجح ليست امداداً بالادوات فحسب ، بل امداداً بالمدربين وبالخبراء العاملين في ميدان القتال ذاته وفي شتى نواحي التنظيم و « التحديث » . [1] على ان ثمة حقيقتين أخريين رئيستين لا بدّ من اعتبارهما . الحقيقة الأولى هي ان الفيتناميين أنفسهم ليسوا غرباء عن فنون القتال الحديث . فلقد أُدخلوا في الجهاز الحربي الفرنسي المستعمر عقوداً طويلة ، وتمرسوا بهذه الفنون في بلدهم وفي أقطار الدنيا حيث حارب الفرنسيون ، فاكتسبوا بذلك خبرة لم تتح لنا مثلها في استخدام الادوات الحديثة وفي أساليب القتال وفي الانتظام الفردي والجماعي الذي تتطلبه الحرب . وبهذا يمكننا أن نقول انهم دخلوا ، من هذه الناحية ، دخولاً ، وان يكن جزئياً ، في الحياة الحديثة واختبروا متطلباتها وفروضها ، وأفادوا من بعض نتائجها التقنية والعلمية . ولم يقتصر هذا الاختبار على الناحية الحربية وحدها ، بل تعداها إلى نواحٍ أخرى من الحياة الفيتنامية في التربية

---

[1] نعني بـ « التحديث » : Modernization بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من قلب الحياة التقليدية – البدائية أو القديمة أو المتوسعة – إلى حياة حديثة قائمة على العلم والتقنية العاملين في التسلط على الطبيعة وتنظيم حياة المجتمع .

والاقتصاد والاجتماع وما اليها ، ذلك ان الاستعمار الفرنسي في فيتنام وغير فيتنام لم يكن يهدف إلى السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادي فحسب ، بل كان ، بدعوى انه يحمل « رسالة حضارية » خاصة ، يرمي إلى فرض أساليب التفكير الفرنسي والحياة الفرنسية على الشعوب الخاضعة له ، وقد نجح في ذلك إلى حدّ بعيد .

أمّا الحقيقة الثانية فهي ان نضال الفيتناميين الطويل ضد الفرنسيين ، ثم ضد اليابانيين ، ثم الآن ضد الاميركيين ، قد ولّد فيهم روحاً معنوية قوية ، فاذا هم يصبرون صبراً عجيباً على المكاره الرهيبة ، ويضحّون برجالهم ونسائهم تضحية سخية ، ويدافعون عن كل شبر من أرضهم ووطنهم دفاع المستميت . إنهم يؤمنون بأن هذه الحرب هي لهم معركة بقاء أو زوال ، ويحاربون بهذا الايمان . أما الاميركيون فليس لهم مثل هذا الايمان . إنهم يحاربون بنفس « منقسمة على ذاتها » ، غير مقتنعة بما تقوم به كل الاقتناع . والدليل على ذلك هو انقسام الرأي العام في بلادهم ، والأصوات المرتفعة في الاحتجاج على هذه الحرب والدعوة إلى الانسحاب منها ، وفي تبيان عقمها وخطلها . وهذا الفارق في الروح المعنوية بين المتقاتلين يشير إلى أن ثمة عاملاً آخر ، غير العامل التقني العلمي ، له فعله وخطره في هذا الصراع ، وقد استطاع أن يقف في وجه التفوق العلمي الهائل ، وان يُضعف

أثره ، وأن يعدله في ميزان القوى المتصارعة .

وما قلناه عن حرب فيتنام ينطبق على حرب التحرير الجزائرية ، سواء من حيث اقتباس بعض الفنون والأساليب الحديثة أو من حيث شدة الروح النضالية . ومن المؤسف أن الشعوب العربية لم تُفد في نضالها من اجل فلسطين من الخبرة الجزائرية ، ولم تعدّ نفسها الاعداد الذي يجعل لهذه الخبرة جدواها ومفعولها .

إن العامل المعنوي الذي يبدو هنا هو الوجه الثاني لمعنى نكبتنا ، وهو الذي سنتصدى له في الفصل الثاني من هذه الرسالة . فلنعد الآن ، إلى الوجه الأول – وهو عندنا الوجه البارز المتحكم – لنحاول استجلاء بعض ظواهره وبواطنه .

الدعوة الجديدة المنشودة : إلى العلم والانتاج

إذا كنا على حق في أن الوجه البارز المتحكم لمعنى نكبتنا هو تخلفنا العلمي ، وإذا كنا صادقي الرغبة في أن نستقصي هذا المعنى وأن نأخذ بما يحمله لنا من عبرة وعظة ، فلا غنى لنا عن تبيّن الدعوة التي تنتهي اليها هذه الحقيقة وعبرتها . إنها الدعوة إلى التجهز بالعلم الحديث : تقنيةً ، وتصنيعاً ، وتخطيطاً ، وانتاجاً ، وتوفيراً ، وتفكيراً عقلانياً ، واستعداداً لما يتطلبه هذا

التجهز من جدّ وصبر وتضحية . إنها الدعوة إلى العلم والانتاج .

لقد قامت في البلاد العربية منذ فجر نهضتها ثلاث دعوات رئيسة متتابعة . وكانت أولاها الدعوة الاستقلالية ، عندما شعر العرب بتحكم الأجانب بهم ، وأخذوا يجاهدون للتخلص من قيود هذا التحكم ، فثاروا على العثمانيين ثم على الفرنسيين والانكليز ، واستطاعوا أن يظفروا باستقلالهم ، وأن ينشئوا دولهم ، وأن ينضموا إلى منظمة الامم المتحدة ، وما زالوا يجاهدون في المناطق الخاضعة للحكم الأجنبي كما هو الأمر في جنوبي الجزيرة العربية وشرقيها .

ويمكننا القول ان هذه الدعوة الاستقلالية قد نجحت نجاحاً نسبياً ، ولم تبلغ – ولم يكن مقدراً لها أن تبلغ – نجاحاً كاملاً . فآثار الحكم الأجنبي لا تزال قائمة . منها مثلاً التقسيمات التي فرضها المنتدبون في المشرق العربي ، ومنها وجوه ظاهرة وخفية لنفوذ أجنبي سياسي أو اقتصادي ، ومنها – قبل كل شيء – بقاء العدو الصهيوني رابضاً في فلسطين وعاملاً على ترسيخ أقدامه فيها وتوسيع سلطته عليها .

ولم يكن مقدّراً لهذه الحركة الاستقلالية أن تبلغ النجاح التام الناجز لسببين رئيسيين : أولهما أن الاستقلال التام الناجز ، كما نتصوره عادة ، لم يعد ممكناً في هذه

الأيام ، وذلك بسبب تضاخم مطالب الحياة الحديثة وترابط الحاجات والمصالح الدولية وتشابكها . إن الدول تختلف بدرجة استقلالها ومداه ، لا بوجوده أو عدمه . وينطبق هذا على بعض كبريات الدول ذاتها ، إذ لم نعد نستطيع أن نعتبر حتى هذه الدول مستقلة بكل ما في هذه الكلمة من معنى . فانكلترا مثلاً خاضعة ، من وجوه عدة ، لنفوذ اميركا السياسي والاقتصادي. وكذلك دول أخرى كبيرة أو متوسطة أو صغيرة . ودرجة الاستقلال تتوقف على قدرة هذه الدول وشعوبها . والقدرة في منطق العالم الحديث وواقعه هي القدرة العلمية التقنية ، المتجلية في القوة العسكرية ، والانتاج الاقتصادي ، والتنظيم الاجتماعي ، والتأثير في الرأي العام العالمي . ومبعث هذا كله : أدمغة مستكشفة مخترعة ، وأيد مدربة ماهرة ، وأدوات دقيقة معقدة موغلة في الدقة والتعقد .

وهذا يقودنا إلى السبب الثاني لوقوف حركتنا الاستقلالية دون النجاح التام الناجز ، وهو انها استندت ، كما استندت الحركات الاستقلالية الأخرى عند الأمم غير المتطورة ، إلى الروح المنتشرة بين الشعوب ، وإلى التضحيات التي بذلتها هذه الشعوب ، وإلى ما لقيته الدعوة الاستقلالية من مناصرة وتعضيد لدى الرأي العام العالمي ومن ضمن منظمة الأمم المتحدة (ولعل هذا هو أهم

خدمات هذه المنظمة في سنواتها العشرين الماضية) . على ان هذه الحركات لم تكن تستند إلى القدرة التي وصفناها ، أو إلى ذلك الحدّ من القدرة الذي يصون الاستقلال السياسي ويقيمه على أسس قوية في العالم الحديث . ومن العبث أن نتطلب في هذا العالم استقلالاً غير مدعوم بقدرة داخلية تحميه ، أو لدول أو شعوب لم تصبح بعد ، في جوهرها ونظامها ، جزءاً من هذا العالم ، بل لا تزال تعيش في أطوار متلكئة وفي نظم وأحوال لا تجاري منطق العصر وواقعه . وهكذا نعود إلى الحقيقة والعبرة ذاتهما : وهي ان الدعوة الأولى التي لبيّناها وسرنا تحت لوائها ظلت محدودة النجاح لافتقارها إلى مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وهي مقومات تستند ، أول ما تستند ، إلى العلم والتقنية .

وكانت الدعوة الاستقلالية مرتبطة بدعوة قومية ، بل لنقُل ان الدعوة القومية كانت في بدئها مقتصرة على النضال في سبيل الاستقلال السياسي . ولكننا أخذنا نتبين ، في خلال هذا النضال أو بعد نيل الاستقلال ، ان الاستقلال السياسي ليس غاية يصح أو يمكن الوقوف عندها ، بل انه جزء من كل ، ومطلوب واحد من مطلوبات عدة لقضية شاملة ، هي القضية القومية . فقامت بذلك الدعوة إلى تحديد مفاهيم القومية وإلى استجلاء مضموناتها . وقامت ، بصفة خاصة ، الدعوة إلى القومية العربية التي حمل لواءها

أفراد مفكرون وعاملون ، ثم جماعات وأحزاب ، ثم دول جعلتها دستورها ومنطلقها ، وتزعمت حركة تحقيقها . ونادت هذه الدعوة بتوحيد الشعوب العربية ، واتبعت سبلاً عديدة ، منها المستقيم ومنها المنحرف ، وحصّلت مكاسب لا تنكر ، أهمها تبنّي مصر لها وخروج السياسة المصرية عن عزلتها السابقة إلى الميدان العربي بل بروزها في مقدمة هذا الميدان ، ثم التجاوب الذي تلقاه القضايا العربية — وقضية فلسطين خاصة — في دول شمالي افريقيا ، وبعض الاتفاقات — على قلتها وضعفها والتلكؤ في تنفيذها — التي حصلت من ضمن جامعة الدول العربية .

ولكن بازاء هذه المكاسب خسائر وانتكاسات ، وخيبات أمل . فالعدو على الباب ، بل أصبح داخل الدار ، وحكام الدول العربية لا يزالون مختلفين في هل يجتمعون أو لا يجتمعون . ولم تبرز بعد خطة واحدة نجابه بها العدو والرأي العالمي ، سوى المطالبة بانسحاب القوى الاسرائيلية المحتلة . ولسنا نرى ترابطاً — محكماً أو غير محكم — بين الاتصالات التي تقوم بها الدول العربية مع دول العالم الكبرى . وليست ثمة سياسة موحدة بشأن البترول ، أو بشأن أي جانب هام من جوانب سياستنا الداخلية أو الخارجية . فهل نلوم الذين يقولون ان الدعوة القومية قد أصيبت بنكسة ، أو انها ليست خليقة بالنجاح ،

وانه يجب أن نتحول عنهـا إلى دعوات أخرى أجـدى وأوفى ؟

ان انتكاس هذه الدعوة يعود إلى أسباب عديدة ، أهمها سببان بارزان : الأول هو انها تعرضت ، وهي ما تزال ناشئة طرية العود ، لدعوة أخرى فاقتهـا قوة فبلبلتها ونشرت فيها الانقسام والتشتت ، ونعني بـذلك الدعوة الاشتراكية . إننا لا ننكر أن من أبرز جوانب الضعف في الدعوة القومية عند انطلاقها انهـا كـانت منصرفة إلى تحقيق الاستقلال والمناداة بالوحـدة العربية فحسب ، دون أن ترسم لنفسها برنامجاً اصلاحياً يهدف إلى فك القيود الداخلية ومكافحة الظلم الاقتصادي والاجتماعي والعمل لتساوي المواطنين في الامكانات والفرص . هذا الضعف أحدث ردّ فعل نحو التفكير الاشتراكي . وكان ثمة ، بجانب هـذا العامل الداخلي ، عامل خارجي لعب دوره في الاتجاه ذاته . وهو استمرار الجبهة الغربية في مساندة اسرائيل ومناوأتها لحقوق العرب ، وبروز الكتلة الشرقية في الميدان العربي ، وامدادها البلاد العربيـة بالسلاح والذخيرة والسند السياسي العالمي والمعونات الفنية والاقتصادية . هذا كله ، وغيره ، دفع بالدعوة الاشتراكية إلى الأمام ، وفيما كانت في البدء تصحيحاً لخطـأ وملأً لفراغ في الدعوة القومية ، إذا هي تتقدم على هذه وتحتل مكان الصدارة ، وإذا النزاع الطبقي يتغلب على وحدة

الأمة ، وإذا الرابطة القومية تعجز عن ضمّ شمل «التقدميين» و «الرجعيين» ، و «المتحررين» و «غير المتحررين» . فلم يعد ثمة ممكناً جمع الصف العربي ، سواء في القمم أو في السفوح ، وتعثرت القضية القومية وخُذلت .

أما السبب الثاني فمرتبط بالأول ، وهو عجز الدعوة القومية ، كما قلنا ، عن أن تحدث في مجتمعنا التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي تكفل لها البقاء والتطور والتي تتيح للولاء القومي أن يتغلب على الولاءات الأخرى وأن يصهرها في ولاء شامل . إن القومية لم تظهر في المجتمعات البدائية ، أو في مجتمعات العصور القديمة أو الوسيطة ، وإنما ظهرت في أوروبا بفعل الثورات التي قلبت مجتمعات هذه العصور وفتحت أبواب العالم الحديث ، وهي ثورات النهضة الأوروبية ، والاصلاح الديني ، والاكتشافات الجغرافية ، والتوسع التجاري ، والانبعاث العلمي ، والعقلانية التي نادى بها عصر التنوّر . هذه الثورات ولّدت ، في ما ولّدته ، الطبقة الوسطى التي حملت أعباء القومية والديمقراطية السياسية والانتاجية الرأسمالية وغيرها من مقومات الحياة الحديثة قبل ظهور الدعوة الشيوعية ، التي قامت تكافح هذه الطبقة وتناضل لازالتها . ومهما يكن من أمر ، فالذي نريد أن نؤكده هو أن من أسباب فشل الدعوة القومية انها بقيت دعوة

فحسب ، يهتف بها عالياً ، هتافاً منه الصادق المخلص ومنه الكاذب المستثمر ، دون أن يعي المجتمع وعياً كافياً متطلباتها وفروضها ، وهي فروض نزعم انها متصلة أوثق اتصال بالعقلانية والعلم والتقنية ، لأن التحولات المجتمعية الضرورية لسلامة القومية وازدهارها إنما تصدر عن هذه العوامل ذاتها . هنا أيضاً نعود إلى حجتنا الأساسية . وهي حجة تبدو لنا واضحة أنى التفتنا . ولبّها ان نجاح أية دعوة تقوم في هذا العصر – كما بدا لنا من الدعوة الاستقلالية وإلى حدّ أبعد من الدعوة القومية – يبقى محدوداً بمدى التحول الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي بمدى التطور العقلاني والعلمي والتقني .

والشيء ذاته ينطبق على الدعوة الاشتراكية . والاشتراكية على أنواع ، أهمها اثنان : الاول هو النوع الذي نشهده في الدول الغربية التي خبرت القومية والديمقراطية السياسية والثورة الصناعية والانتاجية الرأسمالية والتطورات العلمية والتقنية في القرون الحديثة . إن الاشتراكية تتخذ في هذه المجتمعات مظهر العدل الاقتصادي والاجتماعي المتطور الذي يتجه إلى تخفيف الفروق في توزيع مكاسب المجتمع بين جميع أبنائه ، وإلى توسيع مدى الخدمات العامة ، والسير المتدرّج في طريق التساوي أو التقارب بين المواطنين في الفرص والامكانات والمكاسب.

والمهم الذي نبغي أن نلفت النظر اليه هنا هو ان هـذا النوع من الاشتراكية لم يكن ممكناً لولا ان المجتمعات التي بدا فيها كانت قد جازت تطوراً علمياً وتقنياً ومرحلة انتاجية زاخرة وفرّت لها المكاسب الحريّة بالتوزيع والوسائل المؤهلة لتوسيع نطاق الخدمات العامة . هـذا النوع من الاشتراكية لا يقوم إلا في بلد غني متطور ، ومن الصعب تطلبه في بلد متخلف ، ما لم ترافقه حركة انتاجية زاخرة وما لم يكن البلد حريصاً على الحرية وصيانتها .

أما النوع الثاني – الاشتراكية الشيوعية – فقد انطلق في بلدان متخلفة نسبياً . أقول نسبياً لأننا كثيراً ما ننسى ان روسيا في أوائل هذا القرن لم تكن بعيدة جداً عن المؤثرات الغربية ، بل كانت قد تعرضت لهذه المؤثرات منذ أيام بطرس الأكبر في القرن السابع عشر ، وظهرت فيها حركة أوروبية لا يستهان بها . ونبغ فيها علماء في شتى الحقول وأدباء وفنانون عالميون . ومع هذا فانها كانت ، بوجه عام ، متخلفة بالنسبة للمجتمع الغربي . والاشتراكية الشيوعية التي انطلقت فيها وعمت أرجاءها هي ، من ناحية ، حركة ترمي إلى المساواة الاقتصادية وإلى إزالة الفروق الطبقية واقامة دولة العمال والفلاحين ، ومن ناحية ثانية – ولعلها الناحية الأهم والاجدر بالاعتبار – هي هبّة لاقتباس العلم وللتصنيع بأقصر الطرق وأسرعها ، ولقلب المجتمع الروسي من مجتمع متخلف نسبياً إلى مجتمع

حديث بالأساليب الثورية التي تقتضيها الحاجة الملحة ، ومهما كلفت هذه الأساليب من تضحيات . ومع ان هذه الحقيقة لم تخفَ على بعض الدول التي تقبلت الدعوة الاشتراكية — وبخاصة الجمهورية العربية المتحدة — فأقبلت على جعل الاقتباس العلمي السريع والتصنيع المستمر المتسع جزءاً من سياسة الدولة ، إلا أن الجانب التوزيعي الطبقي من الدعوة ظل في العالم العربي غالباً على الجانب العلمي الانتاجي التصنيعي ، فلم يكن لهذا الجانب أثره في « تحديث » المجتمع إلى الحد الذي يستطيع به أن يجابه أخطار المجتمعات الحديثة ، ومنها المجتمع الصهيوني .

نخرج من هذا كله إلى نتيجة تبدو لنا واضحة : أن الدعوة التي يجب أن تتقدم على كل دعوة أخرى ، بل التي بدونها تبقى أية من هذه الدعوات ضعيفة الأساس عقيمة النتاج هي الدعوة إلى العلم الحديث والانتاج المنتظم الزاخر . هو ذا عندنا السبيل الأضمن للتحرر . وإذا اضطررنا من أجله إلى أن نؤجل بعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية — إذا اضطررنا بكلمة أخرى إلى أن نقدم مطالب الانتاج والتنمية على مطالب توسيع الخدمات وتوزيع المكاسب — فلا ضير علينا من هذا الاختيار . بل الضير أن نتبع هذا المذهب الاقتصادي الاجتماعي أو ذاك ، وأن نأخذ بإحدى الايديولوجيات القومية أو الاشتراكية ، دون أن نكفل لأي من المذاهب

او الايديولوجيات – وكلها قد قامت في مجتمعات حديثة – الأسس العلمية التقنية الانتاجية التي تضمن سلامتها ونموها .

وليست هذه الدعوة إلى العلم والانتاج دعوة سهلة . فهي تتطلب الاقدام والصبر ، والنظر المديد ، والاستعداد الدائب ، والاقتباس من الغير ، والتضحية بالمكاسب القريبة في سبيل المكاسب البعيدة ، والجهد التربوي الصامت المستمر ، والتقشف في العيش جيلاً بل أكثر ، والتخلي عن بعض التقاليد الموروثة ، وتقبل مفاهيم جديدة ، وبكلمة مجملة انها تتطلب انقلاباً عقلياً جوهرياً وثورية فكرية جذرية يقضيان على تخلفنا الذاتي ويسريان منا إلى مجتمعنا فيقضيان على تخلفه ،ويجعلانه مجتمعاً عقلانياً علمياً مبدعاً ، غنياً برجاله ونسائه وبمنتجاته المادية والانسانية . وقد نكون مخطئين ، ولكننا نلحّ : ان هذا الانقلاب هو المقدم على أي انقلاب آخر ، والثورية المحتِّمة لكل ما عداها . ومن هنا كانت هذه الدعوة التي يجب أن تبرز واضحة قوية والتي نعتقد انها تحمل أفعل الردود وأجداها لما يجابهنا من تحديات .

المجتمع العلمي المنتج

لنتساءل الآن : ما هو السبيل لانجاح هذه الدعوة وإلى خلق المجتمع المنشود ، المجتمع العلمي المتطور المنتج ؟

الخطوة الأولى في هذا السبيل ، والشرط الأساسي لنجاح الدعوة ، هو الإيمان بها ، وجهد رجال الفكر والعمل وقادة الحكم في بثّها بين جميع أبناء المجتمع وفي ثنايا عقولهم ونفوسهم ، حتى تمتزج بشعورهم وفكرهم . وتغدو مبعث ارادتهم وعزيمتهم . إن التحول من نوع من الوجود إلى نوع آخر مخالف له بل مناقض، ومن ذهنية توهمية إلى ذهنية علمية ، ومن مجتمع متخلف إلى مجتمع سبّاق ، ان مثل هذا التحوّل ، بل الانقلاب ، هو من الصعوبة بحيث لا يتم – وبخاصة بالسرعة التي نبتغيها – إذا لم تخفق به القلوب ، وتهتز له الاعصاب والمشاعر ، وتنصبّ عليه الارادات والعزائم ، وتهبّ لتحقيقه العقول والنفوس . لا بدّ له من أن يصبح مصدر التوق والحنين ، وغاية التطلع والطموح ، ومآل السعي والجدّ . لا بدّ له من أن يكتسب من التسلط على النفس ، ومن القدرة على ايقاظ الهمم وتفجير الامكانات وخلق البطولات ونشر الرسل والدعاة ما كان للدعوات الكبرى التي قلبت المجتمعات وأنشأت الحضارات وغيّرت التاريخ . إن المجتمع المنشود لن يكون إلا بقدر ما نريده أن يكون ، أي بقدر وضوح هذه الارادة وعمقها وانتشارها .

فإذا حصلت هذه الارادة ، نتجت عنها فروض

وواجبات ، منها ما يقع على عاتق الدولة ، ومنها ما يقع على عاتق الافراد .

دور الدولة

أمّا نصيب الدولة فجوهره أن يصبح هذا الهدف أساس سياستها ، ومحور نشاطها . إن دور الدولة في المجتمع يختلف باختلاف أهدافها والغايات التي يسعى إليها أربابها . وأحطّ هذه الغايات والأهداف إرضاء شهوة الحكم ، والاستغلال المادي ، والتسلط والتزعم ، وخدمة الاغراض الفردية أو الحزبية وغيرها من الاغراض التي لا حاجة للتبسط فيها لمثولها في العيون والأذهان . وإذا ارتفعنا عن هذا الدرك ، وجدنا الدولة التي همّها حسن الادارة ، ورعاية شؤون المواطنين ، وكفالة العدل والطمأنينة ، وترك الأمر بعد هذا للمواطنين أنفسهم . إن مثل هذه الدولة – وإن صفَت مقاصدها وسلمت أعمالها – لم تعد تفي بمتطلبات هذا العصر . فدور الدولة يزداد خطورة ويعظم أثراً يوماً بعد يوم ، بما يُفرض فيها من أخذ المبادرة ، ورسم المناهج ، وانشاء المشاريع ، وحشد الطاقات وتوجيهها . إن وظيفتها ليست إدارة شؤون المجتمع فحسب ، بل العمل على تحويله وبنائه . ولما كان نوع البناء الذي يحتاج إليه مجتمعنا في هذه

المرحلة هو البناء العلمي الانتاجي ، فإن هذه الحاجة يجب أن تصبح أساس سياسة الدولة عندنا ، وشاغلها الدائم ، وغايتها المقدمة على أية غاية أخرى .

والدولة لا تستطيع أن تبني مجتمعاً علمياً منتجاً إلا إذا كانت هي ذاتها منظمة على أساس العلم ومنصرفة إلى الانتاج . ومعنى هذا أن جهازها ذاته يجب أن يكون متناسباً والغرض العظيم الذي تدعو إليه ، ومؤهلاً للقيام بفروضه ومثالاً صالحاً للعقلية وللأساليب المبدعة المطلوبة في هذا العصر . فليس من المعقول أن نطلب من عقلية بدائية أن تخلق عقلية علمية ، ولا أن ننتظر من نظام متخلف أن يبني مجتمعاً متطوراً ، أو من جهاز مهلهل أن يكون داعياً فعّالاً لحشد الطاقات وتوفير القوى وتغزير الانتاج . فهل تُقبل دولنا على قياس نفسها وفاعليتها بهذا المقياس ، وعلى السعي للارتفاع إلى هذا المستوى ؟ إن هذا منوط - إلى حدّ كبير - بوعي رجال الفكر والعمل لهذه الحقيقة ، وبوضوحها وانتشارها في أذهان الشعب ، وبصدق عزيمة المواطنين واصرارهم على أن تكون الدولة ملبية لهذه الحاجة مهيأة لهذا الغرض الخطير .

هذا من حيث كيان الدولة وروحها . أما من حيث سياستها ، فالدعوة التي نتكلم عنها تفرض أن تقوم هذه السياسة على القواعد التالية :

للدولة جهاز وموارد . والجهاز وزارات وما يتبعها أو يتصل بها من دوائر ومصالح . وهذه الوزارات تختلف فيما بينها بمدى اسهامها في الانتاج القومي بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة . وان مقارنة بسيطة لما كانت عليه وزارات الدول ودوائرها في القرن الماضي وما هي عليه الآن ، ونظرة واحدة على وزارات الدول السريعة التطور ، تظهران بوضوح الاهمية التي توليها دول اليوم ، والدول السريعة التطور بوجه خاص ، لوزاراتها ودوائرها المعنية بشؤون الانتاج ، والحرص الذي تبديه لتوجيه جهاز الدولة بمجموعه وبمختلف فروعه إلى الغاية الانتاجية . فحريّ بدولنا إذن أن توجه أجهزتها هذه الوجهة ، وأن تصحح اعتبارها التقليدي لمراتب هذه الاجهزة ، فتقدم بعضها على بعض ، وتوليها من الاهتمام ، وتجهزها بالموارد والوسائل ، بنسبة اسهامها في الانتاج القومي مادياً وبشرياً .

وللدولة موارد ، ولها في تحصيلها وانفاقها غايات ووسائل . ومن هذه الغايات والوسائل ما يدعم الجهد الانتاجي ، ومنها ما يضعفه . وسياسة الدولة في هذا المجال تتجلى في موازنتها . فعلى كل دولة أن تحاسب نفسها ، وعلى الشعوب أن تحاسب دولها ، في ما إذا كانت هذه السياسة المتجلية في الموازنة ، مع التزامها

العدالة في التحصيل والتوزيع ، توفّر المبالغ الضرورية لدعم الانتاج ، وتستغل هذه المبالغ أفضل استغلال وأشده فعلاً .

وما يقال عن الانتاج يقال عن الإنماء . فالإنماء ليس سوى إعداد منتظم مستمر للانتاج في المراحل القادمة . وهو يقوم على التضحية بالمكاسب الحاضرة في سبيل تهيئة مكاسب أعظم في المستقبل . ولا حاجة لنا للاطالة في هذا المجال . فالإنماء هو في هذه الآونة على كل شفة ولسان . والمجتمعات اليوم تقسم إلى نامية ومتخلفة (أو آخذة في النمو) . ولكنها تختلف أيضاً في مقدار تبنّيها لسياسة الإنماء وإدخالها إياها في صلب عقيدتها ونشاطاتها ، وفي صدق عزيمتها واستمرار جهودها في تطبيق هذه السياسة وبذل التضحيات التي تتطلبها . فالعلم والتقنية والانتاج والإنماء وحدة لا تتجزأ ، وكل عنصر من عناصرها الأربعة هذه يكمل العناصر الأخرى ويدعمها .

٢ – التخطيط

من خصائص الشعوب غير المتطورة العاطفيةُ والارتجال والنَفَس القصير . فهي تهبّ هبّات عنيفة سريعة من أجل غرض ما ، ثم لا تلبث أن تخبو جذوتها وتستكين ، أو يتحول اهتمامها إلى غرض آخر . هذه الخصائص لا تتفق ومطالب الحياة الحديثة . فإن هذه الحياة قد

بلغت من التعقد والتشابك حداً لا يصح معه إلا النظر البعيد والحزم الصارم والتخطيط الدائم . وينطبق هذا بصفة خاصة على الشعوب التي تبغي التطور السريع ، واختصار مراحل النمو ، والقفز من عصر إلى عصر . فإن الحقيقة الأساسية لوضع هذه الشعوب هي قلّة مواردها المادية والبشرية بالنسبة لضخامة مطالبها . ولكي تستطيع أن تحقق هذه المطالب ، أو أن تسير بخطى ثابتة وناجحة في سبيل هذا التحقيق ، لا غنى لها عن أن تستخدم الموارد الضئيلة أفضل استخدام وأبلغه فعلاً وأغزره نتيجة ، ولا يتيسر لها هذا بغير التنسيق والتخطيط والتصميم .

فالعقلية التخطيطية التصميمية يجب أن تسود نشاطات الدولة ونشاطات الأفراد والجماعات . وما أبعد هذه العقلية عمّا رُوي عن أحد المستوزرين عندنا من أنه احتجّ عندما أولي وزارة التصميم على اعتبار ان هذه الوزارة وزارة ثانوية لا تتناسب ومقامه ومقام طائفته ! إن مثل هذا الجهل لروح العصر ومطالبه ليس عاماً أو دليلاً صادقاً على حقيقة الوضع ، فإن العقلية التخطيطية قد أحرزت مكاسب في البلدان العربية في السنوات الأخيرة ولكن هذه المكاسب لا تزال دون المطلوب لأمة تحتاج إلى حماية نفسها من عدوّ قد بلغ القمة في التخطيط والتصميم ، كما تحتاج إلى القضاء على التخلف أفعل قضاء وأسرعه .

إن المعركة الأخيرة ، والنتيجة التي أحرزها الصهيونيون منها ، وكذلك الوجود الصهيوني بكامله ، هي أسطع برهان على ما يثمره التخطيط والتصميم . فهذه المعركة ليست بنت ساعتها ، بل هي وليدة سعي وتنظيم وتخطيط خلال سنين عديدة ، وكذلك الوجود الصهيوني ذاته ، فقد أعدّ بإحكام ، وحشدت له القوى ، وحسبت له الامكانات والاحتمالات ، ولم يحجم الصهيونيون في هذا الاعداد عن التطلع عشرات السنين إلى الأمام وانتظار الفرص السانحة لتطبيق بنود برنامجهم بنداً بنداً . والفرص لا تقتنص ، ولا تحين حقاً ، إلا للذي يكون قد تصورها قبلاً وأعدّ لها ما يستطيع من قوة .

وإذا كان أثر التخطيط يبرز في الحرب خاصةً ، فنحن إنما نخوض حربين على الأقل : حرباً مع الصهيونيين ومن يشد أزرهم ، وحرباً مع التخلف . وحرب التخلف تحتاج إلى مثل ما تحتاج إليه أية حرب أخرى من حسن استغلال الموارد في سبيل تحقيق المطالب ، بالنظر البعيد والحساب الدقيق والتخطيط الواعي . بل هي تحتاج إلى أبعد نظر وأدق حساب وأوعى تخطيط بسبب ضآلة الموارد بالنسبة لضخامة المطالب ، وبسبب تراكض الزمن ، الذي نجد أنفسنا وإياه في سباق عسير مرير . فواضح إذن أن التخطيط يجب أن ينتشر في عروق الدولة عندنا ، بل في عروق مختلف مؤسساتنا ومشروعاتنا ، وأن

يغلب على تفكيرنا ، وينفذ إلى أعماق عقولنا ونفوسنا ، ويهيئنا لحال أسلم وغد أفضل .

٣ — البحث

إذا كنا نريد أن نكافح التخلف وأن نخلق مجتمعاً علمياً متطوراً حديثاً ، فلا محيد لنا عن أن نهتدي بهدي الحقيقة . فأي تحليل لوضع ، أو تشخيص لداء ، أو علاج لحال لا يقوم على الحقيقة لا يأتي صحيحاً أو ثابتاً . والحقيقة تستمد من العلم . والعلم اليوم معارف متزايدة متشابكة ، وأسلوب دقيق في جمع هذه المعارف واختبارها وتنسيقها واستخلاص النتائج الصحيحة منها واكتشاف الحقائق الجديدة . العلم اليوم يقوم على **البحث** . و**البحث** الحديث شيء فريد حقاً ، يختلف اختلافاً بيّناً عن أي شيء كان يدعى بهذا الاسم في الماضي ، حتى في الماضي القريب .

والبحث العلمي هو الركن الركين للانتاج والإنماء والتخطيط ، بل لأية فاعلية من فاعليات العالم الحديث . ولذلك يجب أن ينفذ ، كالتخطيط ، في عروق الدولة وشرايينها ، ليبث القوة والمناعة في أجهزتها . كيف يمكن لوزارة اقتصاد مثلاً أن تنسق الجهود الاقتصادية وتنميها وتحافظ على مصالح البلاد في علاقاتها مع البلاد الأخرى ، بل كيف يمكن للدولة أن ترسم سياسة اقتصادية

حريّة بهذا الاسم ، إذا لم يستند هذا كله إلى دراسات مستوفاة ، وإذا لم تكن الاجهزة مهيأة لمثل هذه الدراسات؟ وما يقال عن الاقتصاد يقال أيضاً عن المشروعات الاعمارية والإنمائية ، وعن التربية ، والسياسية المالية ، بل عن أية سياسة ترسمها الدولة وأي جهد من جهودها .

وكذلك الأمر في القطاع الخاص . فإذا لم تقم المشروعات الخاصة ، من أي نوع كانت ، على معرفة دقيقة لحقيقة الأوضاع ، تظل عرضة للأخطار . وإذا كانت مؤسسات القطاع الخاص لا تمتلك من الموارد ما يمكّنها من تهيئة أسباب الأبحاث الضرورية لأعمالها ومشروعاتها ، فإن من حقها ، من جهة ، أن تتطلع إلى الأبحاث والدراسات التي تهيئها أجهزة الدولة ، وان من واجبها ، من جهة أخرى ، أن تتعاون في ما بينها في إنشاء الاجهزة الخاصة المعدّة للقيام بالأبحاث والدراسات ، سواء في مؤسسات القطاع الخاص ذاته ، كما تفعل أكثر الشركات في الغرب ، أو في مؤسسات موقوفة على البحث ، أو في دوائر الجامعات وفروعها . (والجامعات في العالم الحديث تقوم بقسط متزايد من مهمة البحث الذي يحتاج اليه المجتمع لنشاطه ونموّه ، كما تقوم بمهمتها الاصيلة في البحث الحر الرامي إلى اكتشاف الحقيقة وتوسيع المعرفة الإنسانية) . وسنعود إلى هذا الموضوع في القسم التالي من هذا الفصل لما نرى له من أهمية وأثر في الحاضر والمستقبل .

ولعلنا لا نعدو الصواب إذا قلنا ان هذه الفاعلية ، فاعلية البحث ، هي أصدق دليل على درجة تطور أي مجتمع في عالمنا الحديث . وهذه الفاعلية تقاس بعمق الايمان بها وانتشار هذا الايمان ، وبجهد المجتمع في تهيئة أجهزتها ودعمها بالوسائل والأسباب ، وبمستوى هذه الاجهزة وقدرتها ، وبالكفاءات المهيأة التي يحشدها المجتمع لهذه المهمة ، والكفاءات التي يدربها وينميها ويعدها للمستقبل .

٤ – حشد الكفاءات

أكدنا فيما سبق على أهمية حسن استغلال الموارد في سبيل تحقيق المطالب . والموارد على نوعين : مادية ، وبشرية . وعلى أهمية الموارد المادية ، فانها لا تعدو أن تكون إمكاناً يتحقق بقدر ما يتوفر له العامل البشري ويفعل فيه . وكأيٍّ من بلد يمتلك موارد ممكنة واسعة لم تتحقق بسبب ضآلة موارده البشرية وضعفها ، وكأيٍّ من بلد آخر فقير بطبيعته قد استطاع أن يحول الفقر إلى غنى بفضل غناه البشري . والغنى البشري لا يقوم بالعدد بل بالنوع ، أي بمقدار الكفاءة . والكفاءة ليست الذكاء الفطري أو سواه من المواهب الموروثة ، وإنما هي القدرة المكتسبة بالتعلم والتدرب ، وشحذ المواهب وتفتيحها ، وتوليد المهارات الفنية والطاقات العقلية .

وجميع القواعد التي ذكرناها في هذا الفصل وقلنا انه

يجب أن ترسى في أساس سياسة الدولة - الانتاج والانماء، والتخطيط ، والبحث - وأمثالها من القواعد الداخلة في هذا الاساس - إنما تستمد متانتها من المادة البشرية التي تكوّنها . فإذا لم تكن هذه المادة قوية بكفاءاتها ، ضعف الأساس وكان البناء مهدداً بالتخلخل والانهيار . إن أي جهاز ، أو نظام ، أو مجتمع ، ليس له من السلامة أو القدرة إلا بنسبة سلامة رجاله ونسائه وقدرتهم .

فمن واجب الدولة إذن أن تحشد الكفاءات المهيأة ، وأن تهيئ الكفاءات الممكنة . من واجبها أن تجند المهارات والعقول لمعارك هذا العصر التي هي ، في المقام الأول ، معارك عقل ومهارة . ومن المؤلم المدمي حقاً أن نرى بعض دولنا تهرّب الكفاءات وتبددها بدلاً من أن تجتذبها وتحشدها ، وبخاصة عندما نذكر ان هذه الكفاءات قد أعدّت على نفقة المجتمع ، وان إعداد أمثالها يتطلب سنوات وسنوات ، في حين اننا ، كما قلنا ، في سباق مع الزمن . ومن المؤلم المدمي أيضاً أن نرى شبابنا الاكفاء يبقون في البلاد المتقدمة التي أرسلوا للتدرب أو للاختصاص فيها ، والتي تمتصهم بشوق ونهم كما تمتص أمثالهم من جميع بقاع الأرض ، مع انها لا تحتاج اليهم كحاجة أوطانهم ، فإذا شعوب متخلفة مثلنا تسهم في اغناء شعوب متقدمة غنية . وما ذلك إلا لإهمالنا وقلة

حرصنا ، أو لأخذنا باعتبارات خاطئة وضارة كأن نتبع مثلاً شعار « الاخلاص قبل الكفاءة » (والاخلاص هنا لا يعني الاخلاص للوطن وإنما الاخلاص للعقيدة والحزب والنظام) ، أو مبدأ : كل من ليس معنا فهو ضدنا ، أو كأن نوزع ألقاب الخيانة يمنة ويسرة ، فلا نبقي حرمة لمواطن حريص على رأيه وحريته وكرامته .

أجل ! لا مفرّ لنا ، إذا أردنا الفوز في معاركنا وحروبنا المختلفة ، من أن نحشد كفاءاتنا وننظمها ، فهي عماد سلاحنا وقوتنا ، ومصدر ثروتنا وفاعليتنا .

ولئن كنّا قد أبرزنا قيمة هذه الكفاءات ، وقدّمنا الموارد البشرية على الموارد المادية ، فلسنا نعني ان هذه الموارد الأخيرة عديمة الشأن . وإنما نعني انها تتيسّر لنا ، وتتوجه لمصلحتنا قبل مصلحة سوانا ، بقدر ما نجهز لها من كفاءات قادرة على اكتشافها وتنظيمها وضبطها وحسن استغلالها . على ان ما يتيسّر لنا منها يصبح هو ذاته ، إذا أحسنّا استغلاله ، أداة مساعدة لنا على الانتاج والإنماء ، والتخطيط والبحث ، وتوليد الكفاءات وحشدها . وهنا تتجه الأنظار في المقام الأول إلى ثروتنا البترولية . لا شك ان هذه الثروة هي ، في المعركة التي لا تزال قائمة ، سلاح يجب استعماله بكل شدة وإحكام في الميدان الدولي للضغط على الدول التي تناوئنا باللغة الوحيدة التي تفهمها — لغة المصلحة والقوة — ولكن

لا شك أيضاً ، ان هذه الثروة تكوّن لنا ، بعد انتهاء هذه المعركة ، مدداً قوياً في حربنا على التخلف ، وفي دعم انتاجنا وإنماء قابلياتنا ، وفي قلب مجتمعنا إلى مجتمع قادر على مجابهة المغتصبين والتغلب عليهم ، ومهيأ لضمان الكرامة والعدالة والازدهار لشعوبه ، ومشارك في الحياة الحديثة مشاركة فعل وانجاز وابداع .

دور الشعب

لقد كان كلامنا حتى الآن ، في محاولة تبيّننا لكيفية بناء المجتمع العلمي الانتاجي المتطور ، منصرفاً أكثره إلى الدولة وواجباتها ، والقواعد التي يقتضي أن تقوم عليها سياستها . ولكن الدولة ، مع ما تمثله من امكانات لقيادة المجتمع ولتطويره ، هي أيضاً صورة للمجتمع ونتاج عنه . فعلى الشعب إذن واجباته أيضاً . ومن هذه الواجبات أن يكون حافزاً ومراقباً : يتخذ المبادرة ويشارك في الرأي والعمل ، ويناقش وينتقد ، ويتصرف على يقين أن المعركة هي معركته والحرب حربه ، ولا يشعر كأنهما مقصورتان على الحكومات أو على فئات أو أحزاب أو أنظمة معينة . ومن هنا تبدو أهمية الحرية : الحرية السياسية والحرية الفكرية . فبدون هذه الحرية ، لا يتمكن الشعب من المشاركة الفعلية ، سواء في الحرب أو في بناء المجتمع ، وتتسع الشقة بينه وبين الحاكمين ، وتبطل

فاعليته ، ويتضاءل بذله وتضحيته ، ويقصر النضال عن أن يكون – كما يجب أن يكون – شاملاً للجميع ، معبئاً لمختلف القوى والطاقات . ونحن لا ننكر أن الشعوب المتخلفة تجابه محنة خطرة واختياراً صعباً . فمن جهة : ان ضرورات التطور السريع تقتضي إحكام التصميم ودقة التنفيذ وحشد الجهود وفرض التضحيات ، وهذا يؤدي بطبيعته إلى تقييد الحرية واختصار الأساليب الديمقراطية وإلى توسيع سلطان الدولة ، والجري على الانظمة التي تقتضيها المعارك والحروب . ومن جهة ثانية : ثمة الحاجة الأساسية إلى الرقابة الشعبية ، وإلى حرية الفكر والكلمة ، لحماية الجهد الوطني ذاته من الخطأ ، ولتعزيزه ودعمه باشراك جميع الفاعليات فيه ، ثم لصون كرامة المواطن والإنسان ، وهي من أسمى القيم التي يجب أن يحرص عليها المجتمع والتي تسبغ عليه أبقى معانيه وأجملها .
لا ننكر صعوبة التوفيق بين هاتين الحاجتين الخطيرتين ، ولكن إذا تعذر هذا التوفيق ، وتجاوز ما يملك الحاكمون من حكمة واخلاص ودراية وما يملك الشعب من وعي وانضباط ، وكان لا بُدّ من الاختيار ، فاننا ، مع اقرارنا بضرورة التطور السريع ، نؤثر ضرورة الحرية والمشاركة ، ونراها ضرورة مقدمة ، ان لم يكن لشيء فلسلامة التطور ذاته وضمان بقائه واستمراره . فلا بديل عندنا لهذه الحرية ، وان أدت إلى تأخر التطور ، فالشعوب تعمل لأجيال

لا لسنوات ، ولا سياج لعملها أمتن ، ولا حافز لنشاطها أقوى ، من الحرية : حرية المشاركة في الرأي والعمل ، وفي تقرير المصير .

والحرية ليست حقاً فحسب ، بل هي أولاً واجب وتبعة . وإذا كان مطلبها المشاركة ، فلكي تمكّن من الاسهام في المجهود الوطني على أوسع نطاق وبأجزل حصيلة . والشعب الذي يأنف من الضبط الخارجي يجب أن يفرض على نفسه الانضباط الداخلي ويقوم بفروضه ، وأن يدفع ثمن حريته إقبالاً على الانتاج ، وبذلاً وتضحية في سبيل التطور . هذا الاقبال والبذل والتضحية هو مقياس استحقاقه للحرية ، ومحك لفضائله ولقدرته على ما هو مدعوّ له من نضال طويل مرير .

ان متطلبات هذا النضال هي ، في نهاية الأمر ، صفات وفضائل ، وأهم هذه الفضائل التي يجب أن يسعى الشعب إلى اكتسابها لتكون سلاحه وذخيرته ، هي عندنا أربع : أولاها **العقلانية** : أي التشوق إلى الحقيقة ، والأنفة من الجهل والخطأ والخداع والانخداع ، والرغبة في معرفة الواقع كما هو لا كما نشتهيه أو نتخيله ، والمحاكمة العقلية ، والافادة من التجربة والاختبار . نعود فنقول انه من العبث أن نطلب العقلانية صافية كاملة حتى في أرقى المجتمعات . اننا لا ننشد طوبائية لا تتحقق على ظهر هذه البسيطة : لا تتحقق ما دام الإنسان ، كما هو ،

مجموع متناقضات ، يمتزج في كيانه الوهم والعقل ، والرذيلة والفضيلة ، والشر والخير . فالرقي أمر نسبي ، والمطلوب من العقلانية التي نتكلم عنها هو ذلك القدر الذي يؤهل المجتمع ليتسم بهذه السمة ، ويخرج من الاطوار السابقة لها ويصبح قادراً على المشاركة التامة في الحياة الحديثة ، القائمة على العلم والانتاج والإنماء والبحث والتخطيط ، وهي كلها مظاهر ونتائج للعقلانية .

وثانية الصفات المطلوبة هي **محبة العمل والقدرة عليه** . هذه المحبة يجب أن ترتفع إلى مستوى العقيدة ، وتنبث في ثنايا الحياة الفردية والجماعية . وإذا كان ثمة من خيانة حقيقية للمجتمع ، في مواقفه العصيبة ، فهي هدر الموارد ، واضاعة الوقت الثمين (وهو المورد الوحيد الذي تتساوى فيه جميع شعوب الأرض) في ما لا ينتج ولا يغني . ان سرقة الوقت بالكسل والاهمال كسرقة المال ، بل أشد فظاعة وشيناً . ونحن إذا استعرضنا التاريخ وجدنا أهم مظاهر الحضارة قد جاءت نتيجة للعمل الجاد الحثيث ، العمل الذي سيقت اليه الشعوب سوقاً من قبل الحكام أو أرباب الصناعة أو سواهم من النافذين ، أو العمل الذي انصرفت اليه بحكم اختبارها وبدافع عقيدتها . فكل شجرة تزرع ، وكل حجر يوضع في بناء ، وكل آلة صانعة تدار ، وكل معرفة تقتبس وتجنى ، وكل حقيقة تكتشف — كل نتاج لعمل هو اسهام في التطور

والتحضر . وكلما غزر هذا الاسهام بالجدّ والانكباب والاستمرار ، أسرع التطور وسار نحو غايته بحزم واطمئنان ونجاح .

وصفة ثالثة هي **الانضباط والانتظام** . فبهما توفّر الطاقات وتحفظ من الهدر ، وتنسّق لتأتي أوفر فائدة وأغنى عائدة . والانضباط والانتظام أسلوب في التفكير ، وأسلوب في العيش يتجلى في البيت ، والمدرسة ، والمصنع ، والنادي ، والشارع ، وفي المؤسسات العامة والخاصة على اختلافها . واقتباسه من أعسر الأمور ، لأنه يخالف الفطرة ، فلا يحصل إلا بالتدريب والتدرب وبالتمرين والمرانة ، ولكنه عنصر أساسي من عناصر القدرة الفردية والقومية ، وشرط خطير من شروط البقاء والتقدم ، وبخاصة ازاء تحديات العصر وضخامة مطالبه .

وآخر الصفات التي نذكرها **التقشف** . فمن ضؤلت موارده ، وضخمت مطالبه ، لم يجز له أن يبدّد القليل الذي يملك في ما لا يفيد ولا يثمر ، ووجب عليه أن يضحي بنعم اليوم في سبيل نعم الغد . ومن يلقي نظرة على أحوالنا يرانا ، كشعب ، نتصرف تصرف الرجل الفقير الذي يقلد الغني في مظاهر عيشه ، فنقلد الشعوب القادرة الغنية في ترفها وإسرافها دون أن يكون لنا قدرتها وغناها . ولقد طغت علينا هذه الشعوب بالمستحدثات من وسائل الراحة وأسباب التنعم ، فاقتبسناها وأخذنا نهدر

مواردنا في سبيلها ، بل في السبل التي تتجاوز تبديد الموارد المادية إلى افساد الخلق واضعاف المناعة الفردية والقومية . هذه وتلك ليست سبل الشعوب التي تطلب العزة والمجد ، أو حتى التي تتوخى مجرد البقاء في هذه الأيام العسيرة . وإنما سبيل البقاء والعزة هو التقشف ، وحرمان النفس ، والصبر ، والنَفَس الطويل ، والبذل ، والتضحية باليسير الزائل في سبيل الجليل الباقي .

أترانا حقاً في حرب ، حرب على الاعداء الخارجين ، وحرب على التخلف الداخلي ؟؟ أتدل دلائل عيشنا وتبذيرنا على اننا نحس بالأخطار الرهيبة ، العاجلة والآجلة ، ونوفر لها مواردنا وطاقاتنا ؟؟ أترانا نرتفع إلى مستوى التحديات تقشفاً وتضحية ، وانضباطاً وانتظاماً ، وجداً وعملاً ، وعقلانية نيرة ؟؟ نقول : بهذه الصفات وأمثالها ، بقدر امتلاكنا لها وامتلاكها لنفوسنا ، نرتفع إلى مستوى التحديات ، ونُحدث في ذواتنا وفي مجتمعنا ذلك الانقلاب الذي يخلق فينا المناعة والفاعلية ، والقدرة على سبق الاحداث ومغالبتها ، وعلى التحكم بالمصير .

اقتراح : مؤسسة الدراسات العربية

قبل أن أطوي هذا الفصل الذي حاولت فيه أن أعالج الوجه العلمي لنكبتنا ولأساليب محو آثارها والسير في طريق الغلبة والفوز ، يهمني أن أتخذ هذه الصفحات مجالاً

لابداء اقتراح ما فتئ يراود الفكر ، ويُبحث مع زملاء ، ويعرض لمسؤولين ، أملاً في أن يلقى الاقرار والتأييد الذي يخرجه من حيز التصور إلى حيز التحقيق . ومفاد هذا الاقتراح هو السعي لانشاء مؤسسة للدراسات العربية تعنى بمعالجة مشكلات البلاد العربية معالجة علمية موضوعية في سبيل تفهم حقيقتها ، وتنوير الرأي العام العربي بشأنها ، وتخطيط أساليب معالجتها على ضوء العلم والاختصاص .

إن أدنى نظر لأحوالنا يظهر الحاجة الملحة والدائمة إلى مؤسسة كهذه ، بل إلى مؤسسات متعددة تتوزع فيما بينها المشكلات الواجب دراستها ومعالجتها . وقد كشفت أزمتنا الحاضرة – في ما كشفت – عن افتقارنا الفاضح إلى الدراسات التي تمدنا بالحقائق وبالمعرفة الثابتة حول قضية فلسطين وما يتصل بها ، والتي نتوجه بها إلى الرأي العالمي دفاعاً عن حقنا ورداً على ادعاءات المغتصبين واعتداءاتهم . ولكم كان فاضحاً أن نرى جهات رسمية وخاصة ، وأفراداً وجماعات ، يتهافتون في الساعة الأخيرة ، أو بعد الساعة الأخيرة ، إلى إعداد المستندات والمذكرات والنشرات إعداداً مرتجلاً وإلى التفتيش اللاهث عن الارقام والتواريخ والحجج والأدلة ، وكثيراً ما كانوا يتلفتون يمنة ويسرة فلا يحظون بما يغني أو يعين . وقد فار التذمر والتحسر والشكوى ، وبدت لأهل النظر

الحاجة واضحة إلى التجهز الوافي الدائم في حقول البحث والاعلام ، التجهز بالوثائق والدراسات وما إليها لاعانة المسؤولين في رسم السياسة واتخاذ القرارات ، ولانارة الرأي العام وتقويته في كفاحه ، ولتغذية صحف العالم ومراكز إعلامه . على اننا نخشى أن فوران الشعور هذا سيضعف مع الأيام ، وسنعود إلى ما كنا عليه من فتور وإهمال ، نتبع الاحداث ولا نستبقها ، وننفعل بها ولا نفعل فيها .

ولا يقتصر الأمر على ضآلة الابحاث والدراسات ، بل يبدو أيضاً في ضآلة الدارسين والباحثين . فانك إذا أردت اليوم أن تجنّد المختصين الثقات في القضية الفلسطينية ، أو في جانب من جوانبها ، فأين تجدهم ؟ انهم قلّة لا يتعدّون الآحاد ، وهم متفرقون هنا وهناك ، وليسوا في أوضاع تمكّنهم من الانصراف التام المستمر لهذه القضية . ومن المعروف أن أي اختصاص ، أو أي انتاج جليل ، يتطلب تفرغاً وانصرافاً ، ولا يحصل في فضلات الفكر والوقت وعلى هامش الاهتمامات والاعمال . وإذا بحثت عن الذين يتقنون اللغة العبرية ، لينقلوا لنا ما ينشر ويعمل في اسرائيل — هذا إذا أقلعنا عن سياسة التجهيل الحاضرة واتبعنا أبسط قواعد الحرب والقتال ، وهي معرفة العدو — فأين تعثر عليهم ، وبأي الوسائل يمكنك أن تُفيد منهم ؟.. وهكذا ، يمكننا أن نستعرض مختلف نواحي هذه القضية

ومعالجتنا لهـا ، فتصدمنا أنّى اتجهنا الحقيقة المرّة الخطيرة ذاتها ، حقيقة افتقارنا إلى المعرفة والعارفين ، في قضيـة نقرّ جميعاً بألسنتنا انها قضيتنا الأولى ، ومع هذا نجـد أنفسنا عاجزين عن أن نستعد لها الاستعداد الذي يؤهلنـا لنتصرّف في مجالها على هدي الحقيقة الثابتة وبالايمان الوطيد الذي تولّده في النفس .

وما يقال عن المشكلات الحادة التي تتضمنها أزمتنـا الحاضرة ينطبق أيضاً على المشكلات الأخرى التي يجابهها مجتمعنا في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية وسواها . وحسبنا مثل واحد ، وهو مشكل له وجهه الحادّ الآني في الازمة القائمة ، ووجهه المنبث الدائم في أزمتنـــا التطورية التحضّرية الواسعة الاطار المديدة الأجل . نعني به البترول . إنه سلاح لنا في سياستنا الخارجية وفي تعاملنا مع الدول التي لهـا فيه مصلحة واليه حاجة ، وهو أيضاً مدد لنـا في التجهز والتطور والبناء والاعمار . ولعله أهم عامل مؤثر في وضعنا ، سلبياً تجـاه الغير ، وإيجـابياً تجاه أنفسنا . ومع هـذا ، فما هو مبلغ معرفتنا بـه ، وبامكاناته السلبية والايجابية ؟ مـا هو مدى اطلاع أرباب الحكم المسؤولين ، ورجـال المـال والاعمال ، وقـادة الفكر والعلم والثقافة ، والرأي العـام بأجمعـه ، على جوانب هـذه القضية المعقدة وعلى خيوطها الممتدة المشتبكة أوثق اشتباك بأوضاعنا الداخلية وبالأوضاع العالمية ؟ وأين

هي معاهد الدراسات البترولية التي تمدنا بالاطلاع والمعرفة وتعيننا على اقتناص أكبر فائدة ممكنة ، سلباً وإيجاباً ، من هذا المورد الهائل الذي وضعته الاقدار بين أيدينا ؟

حسبنا ، كما قلنا ، هذا المثل . ولقد كنا عرضنا فيما سبق لأهمية الجهود الدراسية والبحثية في رسم سياساتنا ووضع مناهجنا وتطوير مجتمعنا ، فلا حاجة بنا إلى الاعادة هنا . وإنما الذي نريد أن نؤكده الآن ونعرضه كاقتراح محدّد هو المبادرة السريعة إلى سدّ بعض هذه الحاجة بانشاء مؤسسة لدراسة المشكلات العربية ، تموّلها الجهات الرسمية والخاصة ، وتحشد لها الكفاءات الاختصاصية ، فتسهم في ارساء قواعد التجهز المرجو والتسلّح بوسائل التحليل الصحيح والمعالجة الناجعة .

إن مؤسسة واحدة كهذه لا تحل قضايانا ، ولا تحمينا من اسرائيل أو تجعلنا نتفوق عليها ، ولا تحدث في مجتمعنا الانقلاب المنشود ، بل هي لا تفي بغرض التجهز الدراسي البحثي ذاته . فالبحث ، كما ذكرنا ، يجب أن ينبث في شرايين منظماتنا العامة والخاصة ، ويجد له أجهزة وافية في الدولة ، ومؤسسات اختصاصية عديدة ناشطة في المجتمع . ولا تعدو المؤسسة التي نقترحها أن تكون أكثر من خليّة من الخلايا الأولى ، على انها إذا وجدت ونشطت ونجحت تولّدت عنها أو على مثالها خلايا أخرى

في جهاز الدولة ، وفي الجامعات وحولها ، وفي مواضع أخرى من جسم المجتمع ، فينشط هذا الجسم ويقوى على وعي مشكلاته وعياً صحيحاً وعلى معالجتها معالجة دقيقة فعّالة .

ولا ننكر كذلك ان الأرض ليست كلها بكراً قاحلة . فثمة مجالس بحوث ومعاهد دراسات أنشئت في الدول العربية المختلفة ، وهي تقوم بعملها ، وإن كان هذا العمل يحتاج إلى مزيد من التعضيد من قبل الدولة والمجتمع ، ومزيد من الهمة والانتاج من قبل هذه المجالس والمعاهد ذاتها . على ان هذه المؤسسات تعمل كلّ في داخل محيطها . أمّا المؤسسة التي نعنيها هنا ، فالمقصود منها أن تتجه إلى المشكلات التي تشترك بها البلاد العربية ، وأن تستفيد من الهيئات والمؤسسات القائمة وتفيدها ، وأن تكون منطلقاً لأمثالها تنبت في مختلف بقاع العالم العربي وتتصدى لمختلف قضاياه .

ولنؤكد هنا أيضاً فائدة هذه المؤسسات وأمثالها في استعادة كفاءاتنا المدرّبة التي نخسرها الآن وتمتصّها المجتمعات المتقدمة ، والولايات المتحدة الامبركية بشكل خاص . فهذا الجيش من الكفاءات ، الذي أنفقنا الملايين ، بل عشرات الملايين في تهيئته ، هو عدّة لنا — أية عدّة — في معركة التطور والبناء ، ويجب أن نحرص عليه بالعناية والحشد والتنمية ، ليقوم بدوره في حفظ الكيان وفي إحيائه

ورفع منائره .

ولهذه المؤسسة وأمثالها فائدة أخرى قد يعتبرها البعض بعيدة آجلة ، ولكنها ، عند التحقيق ، متصلة بأقرب اهتماماتنا وأمسّ حاجاتنا . لقد هالنا ، في المأساة الحاضرة ، الصورة التي نجح الصهيونيون في أن يصورونا بها في البلاد الأخرى ، الغربية منها بوجه خاص ، وأن يغرزوها في ذهنية الخاصة والعامة وينشروها في كل حقل ومجال . انها صورة شعب همجي معتدٍ ، مهمل لأراضيه الشاسعة ، هادر لثرواته الغزيرة ، غارقٍ في بحور الجهالة والتعصب والتفرق والتفسخ ، ينقضّ على شعب صغير ، قد أوجد من الصحارى جناناً زاهية مثمرة ، وأنشأ الصناعات ، وفجّر الخيرات ، وأسهم ، وما يزال يسهم ، في خدمة العلم والفكر والأدب والفنّ والحضارة بوجه عام .

ونحن ندرك قدرة الصهيونيين الاذاعية ، وتسلطهم على وسائل الدعاوة والاعلام في العالم أجمع ، وفي البلدان الغربية التي مدّوا فيها جذورهم بوجه خاص . وندرك كذلك ضعف وسائلنا بالنسبة إلى وسائلهم . وانه ليصعب – بل ليستحيل – علينا أن نجاريهم في هذا المضمار ، حتى لو ضاعفنا ما نبذل الآن من مخصصات للدعاوة والاعلام . لا شك اننا لا نحسن استعمال ما خصصناه ووقفناه على هذه المهمة ، بل لا شك ان دعاوتنا كثيراً

ما ترتد سوءاً علينا ، وإيغالاً في تشويه سمعتنا ، لجهلنا علم الاعلام وفنّه – والاعلام علم دقيق ، وفنّ عسير – ولعجزنا عن استيعاب الذهنية الغربية والنفاذ إلى دواخلها ، ولتحدّثنا في باريس ولندن وواشنطن ونيويورك بلغة دمشق وبيروت وبغداد والقاهرة واكتساباً للرأي العام في بلادنا بدلاً من الرأي العام هناك ، ولما ننجرف إليه من عاطفية ومزايدة وتطرف . لا شك ان ثمة مجالاً واسعاً لاصلاح طرق دعاوتنا ، باتباع أصول هذا العلم والتمرس بفنونه . ولكن الدعاوة الخارجية ، مهما بلغت من الدقّة والمهارة ، تبقى ضعيفة إذا هي لم تستند إلى دعائم في داخل البلاد ، دعائم من الجهد المتصل المثمر في سبيل التطور ومن الاسهام النفيس المبدع في ذخيرة الحضارة .

إن الشرائع الدولية تعترف بحقوق الشعوب الطبيعية في الحياة وفي الاستقلال . وهذا الاعتراف يجب أن نحافظ عليه وأن يدعم بكل وسيلة ممكنة ، إذ لولاه لأكل القوي الضعيف ، وسادت شريعة الغاب سيادة تامة . لكن هذا الاعتراف الشرعي بالحقوق الطبيعية لا يزال ممتزجاً في أذهان الناس بتقديرهم لأهلية الشعوب وكفاءتها للاستمتاع بهذه الحقوق . ثمة حق طبيعي ، وثمة استحقاق مكتسب . وعلى الشعوب ، في هذا العالم الذي يشتد فيه السباق والمنافسة أعظم اشتداد ، ان تجهد ،

لا للدفاع عن حقوقها الطبيعية فحسب ، بل لتعزيز حقوقها واستحقاقاتها المكتسبة ، بما تبني وتنشيء وتنمي ، وتقدمه للعلم وللحضارة الإنسانية . فإذا نزلت نازلة أو وقع اعتداء ، هب الرأي العام العالمي ، دفاعاً عن انجازتها الحاصلة وعن امكاناتها المرجوة في حقول الحضارة .

وفي يقيننا ان المؤسسة التي تحدثنا عنها ، وأمثالها ، هي سبيل من السبل المؤدية إلى هذه الغاية ، سبيل يبتدئ بالدراسة الموضوعية لفهم المشكلات ومعالجتها ويقود إلى الانتاج العلمي المسهم في التقدم الانساني . فإذا أضيف إلى هذا الاسهام اسهامات أخرى في حقول الثقافة ، وانطلق المجتمع في مضمار التطور وفي مضمار الابداع ، ضمن البقاء ، وحصنه وزانه بعظمة الطموح وجلال التحقيق .

قد يقال : ما أبعد هذا عن كفاحنا في فلسطين ! في يقيني : انه في صميم هذا الكفاح !

الوجه الثاني

الضعف النضالي

قلنا اننا نتصدى في هذه المحاولة إلى وجهين من وجوه نكبتنا ، هما الوجهان اللذان يبرزان لنا ، وقد يرى غيرنا وجوهاً أخرى تبدو لهم أشد بروزاً واصالة وأعمق أثراً. ومن حق الشعوب العربية ، أن تُعرض هذه الوجوه جميعاً أمامها ، بوعي ومسؤولية ، كي تدرك ما أصابها إدراكاً صحيحاً شاملاً ، وتعتبر به ، وتهيء نفسها لما ينتظرها في الغد القريب والغد البعيد .

وفي خلال استجلائنا للوجه الأول – التخلف العلمي – بدا لنا ان هذا التخلف ، على قدره وخطورته ، لا يشمل القضية بكاملها ، ولا يكفي وحده لتعليل الأحداث والنتائج . فثمة شعوب – كالشعب الجزائري والشعب الفيتنامي – ناضلت او تناضل شعوباً تتفوق عليها تفوقاً هائلاً في العلم

والتقنية ووسائل الحرب الحديثة ، ومع هذا فقد صمدت في وجهها ، وفازت في الجزائر ، وما تزال صامدة لا تلين في فيتنام ، تتلقى الضربات وتردها بقوة وحيوية وثبات ، وتتابع نضالها بثقة واطمئنان ، مهما يبدُ طويلاً عسيراً ومهما يستجرّ من تضحيات .

وقد أشرنا إلى عوامل مختلفة تميّز نضال هذين الشعبين عن نضالنا في سبيل فلسطين ، منها اختلاف طبيعة الأرض ، وتمرّن هذين الشعبين على فنون القتال بانخراط أبنائهم في جيوش المستعمر الفرنسي واشتراكهم في المعارك الحربية في بلادهم وخارج بلادهم ، واتّباعهم فنوناً جديدة تقوم على حرب العصابات وتحدّ قدرة الادوات الحديثة وتفوقها التدميري ، ومنها تأييد الرأي العام العالمي الغالب لهم وانتصاره لقضيتهم على عكس ما هو الحال عندنا ، ومنها عوامل أخرى مماثلة داخلية وخارجية . على ان ثمة عاملاً يبقى خارج هذا كله ، وفوق هذا كله ، ليفرض آخر الأمر نفسه ، وهو الروح المعنوية العالية ، والشدة النضالية في المقاومة والكفاح ، التي بدت هناك ولم يبدُ مثلها عندنا ، والتي تفسّر إلى حدّ بعيد نجاحهم واخفاقنا . فما هو السرّ في ذلك ، وهل فيه ما يستدعي النظر ويستوجب الدرس والاعتبار ؟؟

في رأينا ان الروح النضالية تنبعث من مصادر متعددة في النفس ، وتقوى أو تضعف تبعاً لقوة هذه المصادر

وصفائها أو نضوبها وكدورتها .

من هذه المصادر وضوح الغاية وتغلغلها في النفس وبروزها في الذهن على أية غاية أخرى . كثيراً ما خطبنا وكتبنا ونادينا بأن فلسطين هي قضيتنا الأولى . ولكن هل كانت حقاً كذلك ؟ هل وضعناها فعلاً في المتقدمة وآثرناها على القضايا الأخرى ؟ في الداخل قامت بيننا دعوات وعقائد متضاربة وزّعتنا فرقاً وشيعاً ، وقسمت دولنا العربية جبهتين بل جبهات ، وأضعفت المجهود العربي العام ، والمجهود العربي الخاص بفلسطين . انقسمنا دولاً وشعوباً وأفراداً إلى « قوميين » و « اشتراكيين » و « تحرريين » و « رجعيين » ، و « انقلابيين » و « تطوريين » و « مناضلين » و « انهزاميين » . وإلى غير هذا وذلك من النعوت والألقاب يلقيها بعضنا على بعض ويحمّلها معاني الانحراف والفساد والخيانة . ونسينا العدوّ الرابض على الأبواب ، العدوّ الذي يبتهج بهذا التفرّق ويذيعه بل لعلّه يغذّيه ، لأن أي انقسام في الصف العربي يصرف الاهتمام عن قضية فلسطين وينزل هذه القضية من المرتبة الأولى حيث يجب أن تكون إلى المراتب الدنيا ، ويفسح للعدو مجال التهيؤ والاعداد ، ويضعف مجهود العرب في تهيؤهم ، ويعود عليهم وهناً وخسراناً عندما تقع الواقعة وينشب القتال .

هذا في الداخل ، ومجال القول فيه واسع ، ولكن

لا حاجة للتبسط فانه واضح لأدنى نظر . ومثله في الخارج . فالعلاقات الخارجية هي في الجوهر تبادل مصالح ومنافع لا اندفاع بالشعور والعاطفة ، أو انسياق وراء الدعوات والعقائد . وإذا كانت قضيتنا القومية الأولى هي فلسطين ، فالمصلحة الأولى التي يجب أن تبرز في مساوماتنا ومبادلاتنا هي مصلحة الحفاظ على حقوقنا فيها ، واسترداد الحقوق المغتصبة . نأخذ على هذا مثلاً واحداً ، وهو مثل الدول الافريقية التي استقلت حديثاً . فلقد كان العرب في مقدمة الذين دافعوا عن حقها في الاستقلال ، وساندوها في نضالها ، وعادَوا دولاً كبرى في سبيلها ، فهل جنينا من هذا كلّه الفائدة المرتجاة ، وهل أحرزنا مكاسب مصلحية في ميزان قضيتنا الأولى ؟ وهل تجلت هذه الفائدة والمكاسب في مواقف هذه الدول منا في نضالنا لاسرائيل داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها ؟ إن قلة حصيلتنا في هذا الحقل تعود إلى ان فلسطين واسرائيل لم يكونا لنا دوماً – كما يجب أن يكونا – مدار الاهتمام ومحور مبادلة المصالح والمنافع والخدمات .

إن قوة نضال الدول والشعوب تتوقف على سلّم مطالبها : على انتظامه ووضوحه وانبثاثه في النفوس . فإذا لم يكن هذا السلّم منتظماً واضحاً ، فتأرجحت مراتبه واختلطت ، وتعدّت قضاياه بعضها على بعض ، واحتل المتأخر مكان المتقدم ، وبرز المؤجل على المعجل ، لم

تستطع الشعوب أن توجه قوتها إلى مطالبها الأولى توجيهاً مركزاً ، وتبعثرت طاقاتها وجهودها ، وتعثرت خطاها .

ولعلّ أبرز مظهر لهذا التعثر هو **انعدام الارادة العربية الواحدة** ، أو الرأي أو الاتجاه العربي الواحـد ، **في مستويات الحكم العليا** . فلقد عجز رؤساء الدول العربية ، بعد أربعين يوماً من اعتداء العدو ، عن أن يجتمعوا ، أو عن أن يتفقوا على وسيلة للاجتماع . « وقد كان منتظراً أن يكونوا مجتمعين في « مؤتمر قمة دائم » منذ اللحظة الأولى لا أن يظلوا بعد شهر ونصف شهر يتجادلون حول ضرورة وعدم ضرورة لقائهم ، وهل يلتقون جميعاً أم يصنفون بعضهم البعض . بعضهم أهل للقاء والبحث وبعضهم الآخر لا أهل للقاء ولا أهل للبحث . وفي كل ذلك درس للعرب ، لأن ما يجمع العرب يفترض بأن يكون أقوى مما يجمع الروس والبولونيين والتشيكيين واليوغوسلاف والهنغار والبلغار وأهل المانيا الشرقية (الذين اجتمعوا مرتين مرة في موسكو ومرة في بودابست منذ قيام أزمتنا) . من زمان . من زمان . من قبل الحرب . ومن قبل النكسة بل النكسات . ومن فـوق الاحزاب والحزبيين ، ومن فـوق « الاشتراكيين » و « غـير الاشتراكيين » . من زمان كان على العرب — جميع العرب — أن يدركوا بأن أمر الحرب والدفاع عن الأوطان وأمر اسرائيل خاصة هو فوق كل شيء . فهل أدركوا الآن

أم سيضاف زمان آخر – ونكسات أخرى – قبل الوصول إلى ذلك الأمر البسيط البسيط ؟ »[1]

حبذا لو انهم أخذوا بنصيحة الصحفي الاستاذ محمد حسنين هيكل ، بل حبذا لو انه هو نفسه أخذ بهذه النصيحة « من زمان ، من زمان » ، على قول الاستاذ ابو جودة . فلقد دعا الاستاذ هيكل منذ أيام إلى ضرورة اجتماع مؤتمر القمة العربي ، وكان مما قاله :

« أقصد ان أقول إنه لا بُدّ من السعي إلى اجتماع عربي على مستوى القمة . وأقصد أن أقول انه من المقبول جداً في مثل هذا الاجتماع – وظروفه ما نعرف جميعاً – أن نخرج منه قائلين :

هناك أشياء اتفقنا عليها وموقفنا حيالها واحد وسوف نلتزم بها دون شذوذ أو شرود . وهناك أشياء اتفقنا على أن نختلف فيها ... يمارسها من يقدر عليها بيننا ويمتنع عنها من لا يقدر – دون لوم من غيره أو تأنيب . وهناك أشياء كان خلافنا فيها كاملاً بحيث تركنا الكل منا حريته في مواجهتها فإذا نجح أو فشل لم يكن من حقه أو من حق غيره أن يعمد إلى التشكيك أو التشهير ! »[2]

---

١ ميشال أبو جودة ، « النهار » ، بيروت ، العدد ٩٦٩٩ ، ١٥ تموز ١٩٦٧ .

٢ « الاهرام » ، القاهرة ، العدد ٢٩٤٣٥ ، ١٤ تموز ١٩٦٧ .

ومع أن الصحف أذاعت ، في هذا اليوم الذي نخط فيه كلماتنا ، ان رؤساء الدول العربية الخمسة المجتمعين في القاهرة منذ أيام قد وافقوا على دعوة وزراء الخارجية العرب ، وصرفوا النظر ، كما يبدو ، عن اجتماع مؤتمر القمة العربي ، مع هذا لا نزال نأمل أن تتغلب رابطة الوطن على الانقسامات العقائدية ، وأن ترضى الدول العربية بالتعايش السلمي — وهو أدنى الاتفاق وأضعف الايمان — في سبيل القضية التي يجب أن تظل قضيتنا الأولى ولو إلى حين ، لأنه ، كما قال الأستاذ هيكل في المقال ذاته : « هناك حقيقة تظهر الآن وتغلب كل ما عداها من الحقائق وهي أن أي موقع يضيع على أي عربي في أي مكان ، — لن يكسبه عربي آخر في مكان آخر ، وإنما كل موقع يضيع الآن — يضيع على كل العرب وفي كل مكان » .

أترانا أحرص على بقاء النظم منا على سلامة الوطن ؟

* * *

وليس يكفي أن توجد الارادة الواحدة في مستويات الحكم العليا ، بل يجب أيضاً أن تتحقق هذه **الارادة الواحدة في صفوف الشعب** ، فتعم أفراده وتتغلغل في جميع فئاته وطبقاته . إذ هل يحق أن نتطلب من أمة أن تناضل وتضحي إذا لم تكن تعرف حقيقة ما تريد ، وإذا

لم تتحد حول هذه الحقيقة ، بل توزعت بين أهداف مختلفة واتجاهات متضاربة ونظم متناحرة ؟ هنا يأتي دور التوعية الشعبية الحكيمة ، والتربية الوطنية النيّرة . هنا يتجلى وعي الدولة وحسن استخدامها لوسائل التعليم والتربية والاعلام والنشر في تبديد التشتت الشعوري والبلبلة الفكرية ، وفي مكافحة النزعات المفرقة المهدمة ، وفي بعث المواطنية الصالحة وخلق العزيمة الموحّدة . هنا أيضاً تظهر مهمة رجال الفكر وأرباب العمل وأصحاب المسؤوليات المختلفة في هـذا العمل المبدع ذاته .

ولكن هنا أيضاً تبدو حقيقة أخرى اصطدمنا بها في نواحٍ سابقة من هذه المحاولة ، وهي في الواقع تجبهنا حيث التفتنا . وهي ان هذه المهمة تقتضي شرطاً أساسياً ، هو الحرية الفكرية ، حرية ابداء الرأي ، ومناقشة أحكام الآخرين مهما عظمت سلطتهم وعلت مناصبهم ، حرية المشاركة بالمسؤولية وبالعمل ، حرية الديمقراطية الصحيحة والمسؤولية الشعبية . إن المعركة ليست معركة أفراد ، ولا معركة أحزاب ، ولا معركة أنظمة ، وإنما هي معركة وطن . والوطن قبل هؤلاء كلهم ، وفوق هؤلاء كلهم . والهزيمة عندما تقع فإنما تصيب الوطن بمجموعه والأمة بكاملها . ومن عوامل الهزيمة الفجوة بين الحكام والمحكومين ، وابعاد الشعب عن الميدان بحصر السلطة ، وكبت الحرية ، وسلب المسؤولية ، ومنع المشاركة .

والمشاركة الشعبية تتتوج بالتعبئة الشعبية ، أي بأن يعرف كل فرد من أفراد الشعب دوره في المعركة ، ويتدرب عليه ، ويبادر اليه في الدقيقة التي يدعو فيها الداعي أو تنطلق صفارة الخطر . ماذا كانت كثرتنا تفعل في إبّان القتال ؟ كانت تمضي في أعمالها العادية إذا استطاعت ذلك ، أو تبادر إلى تكديس المؤن وخزنها مع سعي البعض إلى استغلال الخوف والبلبلة لجني الارباح ، وتلتصق بالمذياع ، وتتسقط الاخبار ، وتتنبأ بما سيحدث كأنها عالمة بالخفايا ، وتتحمس وتهيج ، وتتأرجح بين الزهو والاعتداد والقلق واليأس ، دون أن يكون لها أي دور فعلي ايجابي في المعركة ، بل لعله كان لها دور سلبي ، إذ كان على السلطات أن تنظر بعين إلى العدو الخارجي وبأخرى إلى الأوضاع الداخلية . ونتيجة هذا كله شعور بالخيبة والخذلان خلال المعركة وبعدها ، وقلق عند المواطن لشعوره بأنه مشاهد لا مشارك ، وملقى خارج المعركة بدلاً من أن يكون داخلاً في صميمها .

أين هذا من التعبئة الشعبية المنتظمة ، القائمة على الارادة الواحدة ، التي حسبت كل طاقة في المجتمع ، ووضعت كل فرد في موقعه من المعركة ، وعينت له دوره فيها ، ودربته عليه ، وجعلت من الامة كياناً منيعاً متماسكاً ،

يتحرك تحرّك الآلة الدقيقة والعقل المنتظم ؟؟
إن عزم النضال منوط بوحدة الارادة ودقة التعبئة .

* * *

ومن مصادر الروح النضالية **ارتباطها بالدار والأرض والوطن** . ولقد أظهرت الخبرات الحديثة قوّة هذا الارتباط وأثره في النفس حتّى في المجتمعات العقائدية . فان هبّة الروس العظمى في الحرب العالمية الثانية كان مصدرها هذا الارتباط أكثر منه الدفاع عن عقيدة أو حزب أو نظام . ولقد أدرك قادة الروس الشيوعيون هذه الحقيقة ، فاستغلوها أشد استغلال في استثارة شعوب الاتحاد السوفييتي للدفاع عن أرضهم ووطنهم وتراثهم . وكذلك الحال الآن في فيتنام . وإذا كان الأمر على هذا في المجتمعات العقائدية ، فكيف بـه في المجتمعات القومية التي تربّت على التمسك بالأرض وتقديم الولاء الوطني على أي ولاء آخر ؟؟

ومن هنا كان الواجب أن يغذّى هذا الارتباط ويقوّى عند أبناء فلسطين أنفسهم ، وان يمدّ من اخوانهم العرب بالتعضيد المادي والمعنوي . ولكن بدلاً من هذا – بدلاً من تهيئتهم وتجهيزهم مادياً ومعنوياً لاسترداد أرضهم وديارهم – ماذا فعلنا في السنوات العشرين الأخيرة ؟؟ تركنا اللاجئين منهم يعيشون في المخيمات ، وتنهدر حياتهم وطاقاتهم دون

جدوى ، وامتصصنا فريقاً منهم في ديار جديدة ، أخذوا يغرسون فيها جذورهم وينسون جذورهم الأولى ، ونقلنا المعركة من معركة شعب يدافع عن أرضه إلى معركة دول وحكومات ماع في خضمّها الواسع الغرض الأصلي واختلط بمصالح ودعوات ومنافسات غريبة عنه أو مفسدة له ، وإلى معركة شعبية غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأرض والدار و « الموطن » ومشتبكة هي أيضاً بمعارك تشنها الدعوات والعقائد المتناحرة .

وقد نتج عن ذلك القاء أبناء فلسطين العبء والمسؤولية على الدول والشعوب العربية — وهو عكس ما حدث في الجزائر وفي فيتنام ، بل عكس ما حدث عند الصهيونيين أنفسهم — وظهور الجهد العربي أمام الرأي العام العالمي بمظهر حرب تشنها دول وشعوب محيطة بفلسطين ، لا بمظهر جهاد الشعب الفلسطيني ذاته دفاعاً عن أرضه ووطنه ضدّ معتدٍ غاصب . لست أعني بهذا اخراج هذه الحرب عن عروبتها ، وجعلها حرباً فلسطينية بحتة ، وإنما أعني تمتين جذورها بالأرض الفلسطينية والموطن الفلسطيني ، مع تغذيتها وامدادها من البلدان العربية ، تماماً كما يفعل الصهيونيون ، وكما يحدث في فيتنام وحدث في الجزائر . أعني تكثيف روح النضال من أجل فلسطين لا تمييعها .

* * *

ومن مصادر الروح النضالية **ثقة الشعوب بقادتها** : بحكمتهم ووطنيتهم واخلاصهم ، وشعورها بأنهم منها ولها وليس ثمة ما يفصلهم عنها . وللزعامة والقيادة اليوم أعظم الأثر في تسيير الشعوب ، وفي توليد الطاقات وحشدها أو في خنقها وبعثرتها ، نظراً لما تملكه من امكانات وقدرات في التوجيه والاعلام ، وفي الترغيب والترهيب ، وفي الحفز والكبت . فكلما كانت هذه الثقة أقوى وأعمق في النفس وأعمّ في المجتمع ، جاءت روح النضال الشعبية أمتن وأقدر على الاستمرار والتضحية في سبل الكفاح .

ومما يدعم هذه الثقة المصارحةُ الصادقة التي تجعل الشعب يعي قدراته وحدوده تمام الوعي ، ويدرك كذلك الأخطار المحيقة به على حقيقتها وواقعها . فلا يضخّم قدراته فوق ما هي أو يحاول أكثر مما يطيق فتتغلب عليه العقبات والأخطار ويصيبه الفشل واليأس ، ولا يستهين — من جهة ثانية — بامكاناته ، فتشل فاعليته ، ويعجز عن أداء ما هو أهل له وقادر عليه . إن مثل هذه المصارحة والتوجيه الواقعي ينقذان الشعب من « عقدة التفوق » و « عقدة النقص » وسواهما من العقد النفسية التي تقيّد جهوده وتفسدها . وان الايمان بالشعب — وهو أول شرط من شروط صحة النضال وقوته — يفرض الايمان بقدرته على إدراك الحقيقة ، وبضرورة تربيته

على طلبها والتزود بها . والحقيقة هي ، في نهاية الأمر ، أفضل زاد للأفراد وللشعوب ، وأمنع حصن لهم في كفاحهم ، وأقوى حافز لهم على البذل والتضحية .

وكما يصح هذا عن القدرات والامكانات الداخلية ، يصح أيضاً عن الاخطار الخارجية . فنحن ، من حيث اسرائيل مثلاً ، نتأرجح بين الاستهانة الجاهلة بحقيقة قوتها وطاقاتها الحربية والاقتصادية والسياسية ، وبين تضخيم هذه القوة تضخيماً يخرجها عن واقعها ويبث الانهزامية واليأس في نفوسنا . فالتغلب على اسرائيل ليس بالأمر اليسير الهين الذي يتخيله البعض ، وليس — من جهة أخرى — بالأمر المستعصي المستحيل الذي يتصوره آخرون . ومهما يكن من أمر ، فإننا لا نستطيع القيام بأعبائه إلا إذا عرفنا حقيقة هذه الاعباء ومبلغ ما تحمّله إيانا في العاجل والآجل . فهنا أيضاً لا بديل عن معرفة الحقيقة . هنا أيضاً ليس شرّاً على حاضرنا ومستقبلنا مثل الخداع والانخداع .

ومن هنا يبدو خطل سياسة التعمية والتجهيل التي نتبعها في كل ما يتعلق باسرائيل . فبدلاً من أن نُقبل على تعرّف أحوالها ، واستكشاف نقاط قوتها وضعفها ، كما تقضي أبسط قواعد الكفاح ، ترانا نسدل ستاراً حديدياً حول شعوبنا يمنعها من الحصول على الكتب والمقالات والمعلومات المتعلقة باسرائيل ، ومن تتبع أخبارها

وتطورات خططها واعداداتها ، فنظل من حيث هذا كله في ظلام دامس وجهل فاضح . هذا ، في حين انها من جهتها تحاول الوقوف على الجليل والتافه من أحوالنا ، فتقرأ كتبنا ونشراتنا وصحفنا ، ويقوم فيها اختصاصيون في كل شأن من شؤوننا ، حتى في تلك الشؤون – كالدراسات الأدبية واللغوية والتأريخية – التي تعتبر بعيدة عن ضرورات الكفاح المباشر .

وحريّ بنا أن ندرك ان الستارات الحديدية التي تسدل لمنع الاعلام لم يعد لها فعلها في عصر قد قويت فيه وسائل الاذاعة وتعددت وتشعبت . وعلى كونها عديمة الجدوى في المدى القريب والمدى البعيد ، فهي تسيء لضرورات الاعداد المادي والمعنوي والتجهز الواقعي للكفاح في سبله المختلفة ، وهي ، فضلاً عن هذا ، تمثل الاستهانة بمناعة الشعب الوطنية ، وبقدرته على مجابهة الحقيقة وأهليته للتسلط عليها والتسلح بها من أجل درء الخطر والسير الثابت المطمئن في طريق الفوز والغلبة .

* * *

ومما يقوّي الروح النضالية ، ممارسة النضال وأخذ النفس بما يتطلبه . إن الروح النضالية القاهرة لا تأتي

بنت يومها ، بل تنبت من الكفاح الصابر المديد وتتغذى بالعطاء والتضحية . ويبدو اننا لم نُعطِ بعدُ قدر ما يجب ، ولم نتعوّد بذل التكاليف الباهظة في سبيل ما نصبو اليه . فلكل شيء في الدنيا ثمنه ، وكلما عظمت المطالب ارتفعت الأثمان . فعلى الأمة أن تدرك ثمن ما تطلب ، وأن تتمرن على أدائه مهما ثقل هذا الاداء ومهما طال . والأمم لا تحرز سيادتها وتبني معالمها في سنوات ، بل في أجيال . والمهم في عملية الاكتساب والبناء هذه هي الممارسة المستمرة والنَفَس الطويل . فالقيم النضالية ، ككل قيم أخرى ، تُستحق وتحصّل بالجهاد الداخلي الدائم . ومن العبث أن نطلبها من الخارج أو أن ننتظر أن تأتينا عفواً واعتباطاً . ونخطئ إذا اعتقدنا ان هذه الممارسة تقتصر على ميدان العراك أو على أوقات الازمات . إنها ممارسة دائمة في التجهز والاعداد ، وفي مختلف ضروب الفكر والعمل . إنها الممارسة التي تعوّد المرء مجابهة الخطر ، وتشحذ العزائم ، وتمتّن الاعصاب ، وتولّد الفضائل النفسية والخلقية ، وتخلق الشخصية المناضلة التي ينبثّ في جوانبها الايمان والصبر والقدرة والتي حققت في ذاتها ، بنضالها الداخلي والخارجي ، عناصر الغلبة ومؤهلات الفوز والانتصار .

* * *

وبعد هذا ، وذاك ، وذلك ، **فالنضال نتاج خلق وفضيلة** : الخلق دعامته والفضيلة سياجه . ذلك ان النضال يقتضي الحرمان ، والبذل ، وقهر الشهوات ، والتضحية بالنفس وبما هو أعز من النفس في سبيل المبدأ ومن أجل الاجيال القادمة . وأية قدرة من هذه القدرات لا تحصل إلا إذا كان وراءها خلق سليم متين عند الافراد ولدى المجموع .

وعلى هذا ، فان الجهد لإصلاح الاخلاق الخاصة والعامة يؤدي بالنتيجة إلى تقوية روح النضال ورفع مستواها ، وإلى تعزيز المناعة الفردية والقومية ، وإلى اطلاق المواهب والكفاءات في النهوض للتحديات والردّ عليها . وهذا الجهد الاصلاحي عمل تربوي لا يتفرد به أحد ، ولا ينحصر في وقت دون وقت ، بل يجب أن يكون مستمراً ، وأن ينبث من خلايا المجتمع كلها : من البيوت ، والمدارس ، والمعابد ، ومجالس الحكم ، ودوائر الادارة والعدل ، والصحف والاذاعات ، والنقابات والمصانع ، ونوادي الرياضة واللهو . فالتربية الخلقية – والتربية بوجه عام – لم تعد مقصورة على جيل دون جيل ، وإنما أصبحت – ازاء متطلبات الحياة الحديثة وبفضل وسائلها النافذة – عملية تمتد من المهد إلى اللحد ، وتتعدى مجاليها التقليديين : البيت والمدرسة .

يضاف إلى هذا ان التربية في هذين المجالين التقليديين

عمل تطوري بطيء . وعلى أهمية هذا العمل في بنــاء الأسس وتدعيمها ، وفي إعداد الاجيال القادمـة ، فإن الامم اليوم تحتـاج إلى انتفاضات خلقية وتعبئات نفسـية وتحولات جذرية في فهم القيم وتحقيقها . وهنــا تبـدو خطورة المَثَل الصالح الذي يقدّمه القادة والزعماء لأبناء أمتهم . فالزعماء وقـادة الحكم يملكون اليوم من وسائل الاذاعة والاعلان ، ومن ألوان السلطة والنفوذ ، ما يجعل لكلامهم وتصرفهم أثراً في النفوس لا يضاهيه أي أثر كان لأسلافهم في المـاضي . والزعامة الكفيلة بإحداث الانتفاض الخلقي المرجو ، الذي يبعث روح النضال ويضيء النفس بنور الأمل ويحفزها قُدُماً إلى الانجاز والابداع ، إنما هي الزعامة التي ترتفع عن مرتبة السياسة لتغدو زعامـة أدبية ، ولتصبح المثل الصالح الذي ، بفعل وجوده واشعاعه ، يخلق المواطن الصالح والمجتمع الصالح .

على ان الأمر لا يقتصر على قادة الحكم وحدهم . فثمة قيادات في جميع مراتب المجتمع ومختلف مؤسساته ونشاطاته . فإذا اصلحت هذه القيادات نفسها ، وتعارفت وتعاونت ، تعددت خلايا الاصلاح وتواصلت . وسرت في المجتمع روح نضالية حيّة زاخرة تضمن له القـدرة على مجابهة الاخطار ودفعها ، وعلى التطور والنمو والبناء ،

وعلى التجدد الضروري للسلامة والبقاء ولنيل العزة والكرامة في هذا العصر المتأزم العسير .

وفي نهاية الأمر تظل قيمة أي نضال رهينة بقيمة أصحابه عقلاً ونفساً ، وخلقاً وفضيلة .

* * *

ونجمل أخيراً فنقول : إذا انصبت معاني النضال جميعاً ، ما ظهر لنا منها وما خفي ، في بوتقة مجتمع يستبد بولائنا له ، لأنه يستحق هذا الولاء ، كان لنا من الوجهتين اللتين عرضنا لهما — خلق المجتمع خلقاً جديداً ، والنضال الصلب في سبيله — شعاراً خليقاً بأن نتخذه موحياً وملاذاً ، لا في أيام المحن فحسب ، بل في كل يوم من أيام حياتنا .

خاتمة

هذه الخواطر التي أملتها النكبة الجديدة ليست كل ما يمكن أن تمليه من دروس وعبر . وإنما هي أثر من آثارها ، في نفس فرد من أفراد هذه الأمة ، يعيش الازمة كما يعيشها العديدون من المواطنين . ويشعر بخطورتها وتحديها ومصيريتها كما يشعرون . وقد يكون هذا الاثر ناقصاً أو خاطئاً ، غير مستوعب لمعنى الازمة أو نافذ إلى لبّها ، وبخاصة انه سُجّل ونحن لا نزال في سعير الحمى نتقلب ونتلمس ونتساءل . فكل ما يدّعيه صاحبه عنه هو انه صادر عن هذا العيش الازميّ ذاته ، وبفعل ما يبعث في النفس من إحساس بالواجب وبالمسؤولية . وجلّ ما يرجوه هو أن يكون موضع نظر ونقاش ونقد وتصحيح ، وأن يُقبل الدارسون والعارفون على استبانة ما لم يستبنه من وجوه النكبة ومظاهر معناها ، لتأتي الدروس والعبر أقرب إلى

الاحاطة والصحة والسداد ، وأوفر جدوى لمن أراد أن يعتبر .

ولعلّ النقدة سيلحظون في هذه المحاولة نقصين على الأقل . الأول انهـا لم تتصدّ للعاجل القريب من وجوه الأزمة . مـاذا سيحدث في الأيام المقبلة ، وكيف نجابهه ؟ وماذا يترتب علينا أن نفعل لمحو آثار العدوان ، ثم للظفر بحقوقنا ؟ أنتبع هذه السياسة أو تلك ؟ أنقبل بهذا أو بذاك ، أم نستعد لقتال قريب ؟ هذه الأسئلة وأمثالها الثائرة اليوم في الاذهان يصعب أن يجيب عنها ، بصدق ومسؤولية ، إلاّ المطلعون على خفـايا السياسـة ، وعلى القدرات العربية العسكرية والاقتصادية بالنسبة لقـدرات اسرائيل ، وعلى نوع التأييدات الخارجية الحاصلة والممكنة . فالأمر إذن ، فيما يختص بالقريب العـاجل ، هو بيـد الحكام وسواهم من المطلعين على هذه الخفايا . وعلينا أن نطالبهم بأن يتصارحوا في ما بينهم ، ويصارحوا شعوبهم ، ويتصرفوا على مستوى المسؤولية في تحقيق الارادة العربية الواحدة ، الواضحة المعـالم ، المترفعة عن المصالح الفردية والقطرية والحزبية وسواهـا ، المعبئة لجميـع الجهود ، القادرة على الخروج من المحنة القـائمة إلى طريق الظفر الأكيد .

على انه مهما يكن من أمر هذه المحنة وطرق معالجتها ، وما سنتوصل اليه بالرأي الواعي وبالتكاتف والاتحاد ،

أو ما سيصيبنا من جراء الخبط والتردد والانقسام ، فالواقع ان هذا كله – على خطورته – لا يعدو أن يكون مرحلة من جهاد عسير مديد ، وأن هذا الجهاد له من الشروط والفروض ما حاولنا تبيينه ، وأن نجاحه رهين بنوع المجتمع الذي سنبنيه وبالصفات التي سنكتسبها ، وأن محنتنا الحاضرة إنما هي مظهر لعلل عميقة الجذور إذا لم نداوها ونجتث جذورها قادتنا إلى محن لا تقل عنها شدة ، وأن تفهّم هذه العلل ومداواتها ليس إذن بعيداً عن الواجب الحاضر ، بل هما معاً جهاد واحد .

يضاف إلى هذا ان المعالجة القريبة تتطلب ، لكي تكون صحيحة ناجعة ، فوق الاطلاع على أسرار القدرات والامكانات والمصاعب والافكار ، الصفات العقلية والنضالية والخلقية ذاتها التي تقتضيها المعالجة الأساسية المديدة الأجل . فالعبر التي تلقننا إياها النكبة تنطبق على الازمة الحالية كما تنطبق على البناء الدائم . وخلاصة هذه العبر هي الحاجة الحاسمة إلى تبدل جذري في العقلية وفي النظم والأساليب . فالعقلية والنظم والأساليب التي أثبتت النكبة عقمها وهزيمتها لا تستطيع أن تداوي الازمة أو تمحو آثار العدوان ، فضلاً عن أن تقوم بعمل البناء الجديد المديد . ومما يبعث على الأسى أن اختبار هذه الايام العصيبة لم يدل على أن شيئاً من هذا قد تغير .

وأما النقص الثاني الذي سيلحظ في هذه المحاولة ،

فهو انها لم تُعنَ بالعوامل والقوى الخارجية التي نزلت إلى الميدان قبل هذه المعركة وخلالها وبعدها . وليس هذا الاحجام تهرباً من الخوض في هذا المضمار . ذلك اني - مع اعتقادي بأن تصرف هذه القوى في المعركة يجب - كما قلت فيما سبق - أن يدخل في صلب حساباتنا معها . وأن ينعكس أثره في علاقاتنا بها ، كما يجب أن تكون هذه العلاقات قائمة على المصلحة العربية ومدروسة أنفذ دراسة ومخططاً لها أدق تخطيط - مع هذا الاعتقاد ، أؤمن بأن خلاصنا هو ، في نهاية الأمر ، راجع الينا ، ومرهون بوعينا وقدرتنا واتحادنا ، وأن في مقدمة واجباتنا ، ومن أوائل العبر التي تنطق بها محنتنا ، أن نرسّخ في تفكيرنا وفي كياننا النقدَ الذاتي الراجح المسؤول ، فهو دليل الحيوية ، وعنوان القدرة ، ومبعث التجدد الدائم ، ومنطلق الرجاء . ومن هذا الايمان كان اتجاه هذه المحاولة .

هذا النقد الذاتي ، المكتوي بنار المحنة ، خليق بأن يثير عقولنا ، ويصهر نفوسنا ، ويخلقنا خلقاً جديداً . والمحنة - مهما كلفتنا من شهداء سقطوا صرعى الجهاد ومن مواطنين شردوا عن ديارهم ومن أراض وممتلكات احتلها الغاصبون - تغدو فاتحة النصر إذا هي أدت إلى خلق الانسان العربي الجديد .

إن المحنة تهيب بكل منا أن يكون غير ما هو عليه ،

وفوق ما هو عليه : رجاحة عقل ، وصفاء نفس ، ومتانة خلق ، ورفعة قدر . إنها تدعونا إلى أن نثور على أنفسنا الثورة التي تجعل منا بشراً جديداً وأمة جديدة . إنها تريدنا أمة تجترح البطولات وتبتدع العجائب : جهداً وعملاً ، بناء وتطويراً ، تكاتفاً وتعاضداً ، أخوّة ومحبّة ، سموّاً في مراتب القيم وإيغالاً في ابداع الحضارة .

هو ذا تحدي النكبة ، وهو **معناها القديم المجدد** . فإذا امتلكنا المعنى ، ورددنا على التحدي ، ارتفعنا إلى مستوى النكبة ، إذ :

« عندها ينقى ، بنار المحنة ، جوهرنا ويتبلور كياننا

عندها ، وعندها فقط ، يكون للنكبة معنى ايجابي بنائي

عندها ، وعندها فقط ، يخرج من العسر يسر ، ومن الاضطراب عزم وصفاء ، ومن النكبة بذور ظفر وانتصار » [1]

---

١ معنى النكبة ، ص ٦٠ .

ملحق

المعركة الحضارية العربية

لما كانت حجتنا في هذه المحاولة التحليلية هي أن معركتنا الأصيلة هي معركة حضارية ، وان ما أصابنا في فلسطين هو ، في جوهره ، مظهر لهذه المعركة ، ومصيره مرتبط بمصيرها ، فقد رأينا أن نلحق بهذه المحاولة الصفحات الأخيرة من كتابنا **في معركة الحضارة** التي عمدنا فيها إلى استجلاء معالم المعركة الحضارية العربية من ضمن بحث عام في ماهية الحضارة ، ومظاهرها ، ومقاييسها ، وتطورها . وفي يقيننا ان هذا البحث يلقي ضوءاً على الخواطر التي تتضمنها محاولتنا الحاضرة ويضعها في إطارها الشامل ، كما ان وصف المعركة الحضارية الشاملة يكتسب هو ذاته واقعية وحيوية بفعل المحنة التي نجوزها والمعاني التي تنبثّ منها .

ولكن لا بُدّ لنا قبل أن نضع هذه الصفحات أمام القارئ من ابداء تحفظ وتحذير ، وتأكيد ملاحظة أوردناها بإيجاز فيما سبق .[١] إن وصفنا لمعركتنا التحضّريـة ، ودعوتنا إلى توجيه النظر والفكر إليها ، ليس معناه اننا نتفرد ، من دون شعوب العالم ، بهذه المعركة ، وليس معناه أيضاً ان الشعوب التي ندعوها متقدمة قد بلغت من الحضارة غاية ما بعدها غاية فلم تعد متخلفة بوجه من الوجوه . إن التقدم والتحضر لا يقفان عند حدّ ، وهما ، ومقابلاهما التأخر والتخلف ، أمور نسبية لا مطلقة . كما ان حضارة ما قد تكون متقدمة في نواحٍ ومتخلفة في أخرى . فلقد حصّلت الشعوب المتقدمة في هذا العصر مكاسب رائعة في حقول العلم والتقنية والانتاج ، وأحرزت ، بمجموعها وعلى اختلاف في ما بينها ، انتصارات باهرة في ميادين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية ، وجاءت بمآثر جليلة في مجالات الفن والأدب والفكر . وتفوقت على الشعوب المختلفة بهذه الشؤون ، وبخاصة بالعلم والتقنية والانتاج ، التي يسّرت لها ما تتمتع به اليوم من انبساط سلطة ونفاذ كلمة ، ومن ضخامة أثر في المنافسات والمصارعات العالمية .

هذا التفوق العلمي الصناعي البارز قد وضع في أيديها

---

١ ص ١٣ – ١٤

وسائل هائلة ، ولكنه لم يقترن بارتقاء مماثل في سلالم الغايات والمبادئ والقيم . والحضارة ليست كلها وفرة في الوسائل ، وتسلطاً على الطبيعة ، وقدرة على الغير . وإنما هي أيضاً ، بل أولاً ، قدرة على الذات ، وسمو في الخلق الفردي والاجتماعي والقومي ، وجهاد حثيث مستمر في تنقية الانسان وترقيته .

هذه النقائص والمعائب في الحضارة الحديثة تبدو في مظاهر مختلفة ليس هنا مجال التبسط فيها . وإنما نقتصر على مظهر واحد ، هو الذي يتصل بأزمتنا الحاضرة والماضية ، وبمواقف الدول المتقدمة — والغربية منها بوجه خاص — من قضية فلسطين . فالدول الغربية أيدت الصهيونية تأييداً مستمراً وأمدتها بعناصر البقاء والقوة ، ثم عمدت الدول الغربية والشرقية معاً عام ١٩٤٧ إلى خلق اسرائيل وفرضها على الوجود العربي ، على رغم حقوق العرب وعلى رغم المبادئ التي نادت بها هذه الدول كلها . وفي الازمة الحاضرة قامت الدول الغربية ، والمجتمعات الغربية عامة ، تنصر الصهيونيين ، وبرزت الولايات المتحدة الاميركية أعظم هذه الدول قدرة تتزعم هذه النصرة ، وتغلو في مؤازرتها لاسرائيل ، وتبلغ حد الامتناع عن مشاركة تسع وتسعين دولة في زجرها ودعوتها إلى التخلي عما اعتدت عليه من مدينة القدس وما اغتصبته من مقدسات الأديان السماوية الثلاثة . وطغت في المجتمعات

الغربية موجة عارمة من كره العرب ومعاداتهم والشماتة بهم، لم يعرف التاريخ مثيلاً لها زخماً واتساعاً .

يقولون : اننا نحن العرب ساعدنا ، بسوء تصرفاتنا السياسية وبانقساماتنا وبهزالة دعاوتنا وبلهجة خطبنا وتصريحاتنا . على إثارة هذا العداء وتوسيع نطاقه ، وان الصهيونيين أقدر منا في هذه المجالات ، وان لهم من امكانات الاعلام والاعلان والنشر ما لا نملكه ، ومن وسائل اكتساب الرأي العام ما لا قِبَل لنا به . ويردّدون : ان الصهيونيين يقبضون على أعصاب حساسة في المجتمع الغربي : لهم تأثيرهم المرهوب في الانتخابات ، وبخاصة في الولايات المتحدة الاميركية ، وتسلطهم المالي ، وتغلغلهم في كل ناحية من نواحي الحياة ، ولهم أجهزتهم الدقيقة وشبكاتهم الواسعة لبلوغ اغراضهم .

نقرّ بهذا كلّه وبأكثر منه . ولكن ما هو معناه الحضاري ، وأي حكم على الحضارة الغربية ينبثق منه ؟ أين العقلانية التي تتبجح بها هذه الحضارة ؟ أين طلب الحقيقة ، والمحاكمة الموضوعية ، والشعور بمسؤولية الرأي والكلمة ؟ أين الحرية الفكرية والنقد الذاتي ؟ إن الحق العربي في فلسطين حق صريح ، واضح لكل من يحاول ، أو من يريد ، أن يتبيّنه . ولكن لنفرض ، كما يقولون ، ان ثمة حقين متقابلين ، فلماذا هذا الانحراف إلى الجانب الصهيوني ؟ وإذا كانت ثمة قلّة ضئيلة قد

أدركت الحق العربي ، فالى أي حدّ أتيح لها أن ترفع صوتها ، وتعبّر عن قناعتها ؟

ثم هل المصلحة الانتخابية ، والسيطرة المالية ، والنفوذ الدعائي ، هي القيم التي يجب أن تسود ، والمبادئ التي يجب أن تتبع ؟

هذه الأسئلة ، والكثير من أمثالها ، تجـابه الضمير الغربي . ونوع الأجوبة عليها مقياس ليقظـة الضمير ومحك لسلامة الحضارة ورقيها . وإذا كانت ثمـة قضية خليقة بأن تُرفـع عن درك المصلحـة ، وعن مهـاوي الشهوات ، فهي قضية فلسطين . إن هذه القضية يجب أن تعالج على مستوى المقام الذي تحتله فلسطين في تاريخ الإنسانية وعلى ضوء القيم التي أفاضت بها على العـالم . وهذا التحدّي ينصبّ بخاصة على الشعوب التي تدعي انها ورثة هذه القيم ، وان حضارتها هي سليلة لهـا . وكل معالجة لقضية فلسطين من قبل هذه الشعوب على المستويات التي نراها اليوم هو دليل على تنكر لهذه القيم ، وعلى تردّ أدبي وحضاري .

إن التخلف الحضاري ليس وقفاً على شعوب دون شعوب ، ولقد أظهرت قضية فلسطين ما للشعوب « المتقدمة » فيه من نصيب .

ولنعد الآن إلى مهمتنا الأولى ، وهي مهمة مشربة بروح النقد الذاتي ، والنظر الموضوعي لأزمتنا على ضوء وضعنا الحضاري العام .

معركة الشعوب العربية وأجهزتها [1]

١ — أول ما يبدو للذي ينظر في واقعنا نظرة حضارية — وهي ، كما قلنا ، النظرة الصحيحة التي تتناول الحياة بشمول نطاقها وعمق مجاريها — هو ان **مشكلتنا الاولى هي مشكلة التخلف** . ولسنا نقصر التخلف على ناحية من نواحيه ، بل نتناوله ، انسجاماً مع نظرتنا الحضارية ، بمجموعه وتمام سعته ، كما اننا لا نقف عند سماته الظاهرة بل نتعداها إلى مصادره الباطنة . وإذا كان جوهر التحضر ، بحسب مفهومنا ، هو التحرر ، فمعنى تخلفنا هو اننا لم نجز بعدُ ما جازته الشعوب التي سبقتنا في هذا المضمار ، ولا يزال يفصلنا عن هذه الشعوب مدى طويل ، بل مدى سيزداد ، لا شك ، طولاً ما لم نبذل أقصى الطاقة لتقصيره ثم إزالته . وهذه المشكلة

---

١ في معركة الحضارة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٣٨٨ — ٤١١ .

ليست لنا وحدنا ، وإنما تشاركنا بها شعوب ذات أوضاع مماثلة تؤلف من البشرية قسمها الأوفر عدداً والأقل قدرة ونفوذاً .

إن هذا التخلف يتمثل ، أول ما يتمثل ، في ضآلة سيادتنا للطبيعة وضعفنا في استغلال مواردها ، وفي هزالة تنظيمنا الاقتصادي والاجتماعي ، أي في ضيق قدرتنا التقنية والتنظيمية بوجه عام . ويتمثل كذلك في ما لا نزال نخضع له من صنوف التحكم الخارجي والاستغلال الداخلي. ولسنا لننكر عظم الجهود التي بذلناها والمراحل التي قطعناها في هبّتنا الحاضرة للتخلص من ذلك التحكّم وهذا الاستغلال . ولكن هذه الجهود والمراحل يجب أن تماشيها جهود لا تقلّ عنها حماسة ونشاطاً ومراحل لا تقصر دونها مدى في اكتساب القدرات البشرية ، العقلية والخلقية ، التي تيسر لنا استثمار ثرواتنا الطبيعية وتنظيم كياننا الداخلي ؛ لأن هذه القدرات هي الدعامة الراسخة والضمانة الثابتة لأي تحرر سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي . والهبّة التي نهبّها اليوم في سبيل هذه الصنوف من التحرر تقتضي ، إذا أردناها صحيحة مبدعة ، أن تزاوجها هبّة تشبهها ، بل تفوقها عزماً وانتشاراً ، من أجل تحقيق الامكانات وتفتيح القابليات التي تستوجبها مسؤوليات هذا التحرر وتستدعيها حياة هذا العصر الصارمة ذات المطالب الفائقة العسيرة .

إن منشأ هذا التخلف الذي نعانيه هو ركود العقل فينا ، وفقداننا الفضائل الفردية والاجتماعية التي تكونت في تراثنا الخاص ، وعزوفنا عن نشدان الفضائل في مصادرها الأخرى . فلقد تعاونت عوامل تسلط وقهر خارجية وعوامل تفكك وانحلال داخلية طيلة أجيال مديدة فكبتت فاعليتنا العقلية وسلبتها حيويتها فارتضينا الحال التي كنا عليها وأضعنا طموحنا واستشرت في جسمنا الادواء الفكرية والعلل النفسية ، في حين أخذت شعوب أخرى تنشط عقلياً وتنهض لمغالبة الطبيعة ولنشدان الابداع في مختلف مظاهره . ولن نلحق بهذه الشعوب ، ولن نستعيد مكانتنا الحضارية ، إلا عندما نعالج الجذور العميقة التي نبت منها تخلفنا ، فننشط نشاطاً عقلياً فاعلاً مبدعاً منتظماً منظماً ، ونحرز الفضائل التي تنمي في نفوسنا المناعة من الفساد وتفجر فيها منابع الايمان والجد والبذل وطاقات الصلاح والاصلاح .

ولا جدال في أن هذه العلة الأساسية – علة التخلف – هي مبعث العلل الأخرى التي انتابتنا ومصدر المصائب التي حلت بنا . فلولاها لما خضعنا أصلاً للاستعمار ولما تفشى فينا الفقر والجهل ولما نكبنا في فلسطين وفي غيرها من الميادين ولما تعثرت خطانا في طريق التعاون والاتحاد . وإذا كان حسن المعالجة يتطلب التمييز بين الباطن والظاهر ، فحري بنا ونحن نعالج عللنا البارزة ألا نهمل باطنها ومبعثها

بل أن نبقيه دوماً نصب العين ومصبّ القلق والاهتمام . وإذا كان الفوز في النضال يقتضي تبين الجبهة الأصيلة وتعبئة الأجهزة والجهود في سبيلها ، فلا بُدّ لنا ، ونحن نخوض معاركنا المختلفة ، من أن نظل واعين لخطورة هذه الجبهة معبئين لها القوى مدركين أن الفوز في أية من هذه المعارك منوط آخر الأمر بقدر الفوز في هذه المعركة الأساسية ، معركة القضاء على التخلف .

٢ — وفي مقدمة ما يقتضيه هذا الفوز الأكبر والأبقى **مصارحة الذات ونقدها** . فليس أيسر للفرد أو للمجتمع من أن ينسى أو يتناسى مواضع الضعف والسوء فيه ، ومن أن يستكين للرضى والافتخار ويستسلم لمخدرات الوهم والخيال . ليس أيسر من هذا ، ولكن ليس في الوقت ذاته ما هو أبلغ خطراً أو أدعى في نهاية الأمر إلى الضياع والخسران . وكذلك ليس أسهل وأقرب منالاً من نقد الآخرين ومن القاء اللوم عليهم وتحميلهم التبعات والمسؤوليات . وليس أشد عسراً وأبعد منالاً من مجابهة الذات ومحاسبة النفس وتحمل التبعات . على ان السلامة والفوز يقتضيان سلوك هذا المسلك العسر مهما تطلب من جهد ومشقّة ، لأنه منطلق السعي المجدي وشرط التقدم والفلاح . وهذا السلوك ذاته هو ميزة من الميزات الأساسية التي يتسم بها العقل . فالعقل لا يكتفي بنقد ما

حوله وتبين العلل والأسواء الخارجية ، بل هو أبداً مستعد لأن يرتد إلى ذاته ليرى مـا إذا كان موقفه سلبياً وسبيله سديداً . وبهذا الاستعداد والارتداد تمكن العقل في خلال تفتحه ونشاطه من أن يتقدم في مغـالبة الطبيعة وفي تنمية قواه ومداركه وفي إبداع ما أبدع من حضـارة ورقي انسانيين .

والنقد الذاتي هو ، بعد هذا ، دليل النضج وبرهان على القدرة والثقة بالذات . نرى هـذا في حياة الأفراد وفي سير الشعوب . فالفرد القادر حقاً المتميز فعـلاً ، لا يهاب هذه المحاسبة بل يقدم عليها راضياً مطمئناً . كذلك يفعل الضعيف الذي يبغي صادقاً أن يبرأ من ضعفه ويؤمن بأنه قادر على ذلك إذا سلك سبيله الصحيح . أما الذي لا يشعر بضعفه ، أو لا يريد أن يدفع ثمن البرء منه ، أو الذي يغشّيه بغشاء من الادعاء المصطنع والقدرة الزائفة ، فإنه لا يرى ضرورة هذا النوع من النقد أو ، إن رآها ، لا يجد مشقة في انتحال الاعذار للتحول عنها إلى ما هو أيسر وأدنى . وكذلك الشعوب والحضارات : فإن حيوية النقد الذاتي فيها تأتي دليلاً على قدرتها وسبيلاً لتقدمها ، فإذا فقدت هـذه الحيوية وركنت إلى مـا هي عليـه واعتبرته الغـاية التي مـا بعدها غاية ، أو إذا وجلت من هـذه المحاسبة وخشيت ممـا قـد تبديه لهـا ، فقد اتخذت موقفـاً آيلاً حتماً إلى الركود والتخلف والانحلال.

وهنا نجد كل منا ، ونجد أنفسنا كمجموع ، أمام اختيار لا فرار منه : بين التغطية والمصارحة ، بين الهرب والمجابهة ، بين الادعاء اليسير والمحاسبة العسيرة . ولعل هذا الاختيار هو من أدق الاختيارات التي يفرضها علينا وضعنا الحضاري ومن أشدها أثراً وأزخرها نتاجاً .

٣ – إذا كانت معركتنا الأساسية هي معركة القضاء على التخلف في سبيل أقصى مشاركة ممكنة في الفعل الحضاري ، فلا يكفي أن تبقى هذه الحقيقة مجرد قناعة فكرية عند فريق من المفكرين أو من أولي الأمر فينا ، بل يجب أن تنقلب إلى إيمان يمتلك النفوس ويعم الشعب بمجموعه وينطلق بحيوية فاعلة ودفق غامر . يجب أن يتحول الشعور بحاجتنا الأساسية هذه إلى **فيض من التوق الحضاري** . إن قيمة الأفراد والشعوب تقاس بنوع مطالبهم : بما يحنّون اليه ويتوقون إلى تحقيقه . فالإنسان البدائي يسعى إلى ما يشبع جسده ويحميه من آفات الطبيعة ويكفل له الأمن والاستقرار . ولا ضير في هذا ، لأن توفية هذه الحاجات الأولية واجبة لحفظ الحياة وللتقدم في أي من المجالات . ولكن الضير يأتي عندما يقدر الإنسان على توفية هذه الحاجات فلا يتعداها إلى ما هو أجدى وأنبل ، بل يظل متعلقاً بها ، ملهباً شهواته جاداً

في سبيل اشباعها ، عاجزاً عن ذلك ، لأن كل ارضاء لشهوة يثير شهوة أخرى أقوى وأشد اضطراماً . إنه ، في هذه الحال ، يبقى على مستوى البدائية مهما عظمت قدرته على توفية الحاجات وارضاء الشهوات . ولا غنى له ، إذا ابتغى الرقي والتقدم ، عن أن يتحسس حاجات أخرى وأن يتوق إلى خبرات أعظم وأرفع : لا غنى له عن أن يحن إلى الحقيقة ، وأن ينشد الحرّية وان يتقصى الجمال ، وأن يسعى إلى رضى النفس المنبعث من نصرة العدل ومن خدمة الآخرين . ونحن نزعم ان هذه المطالب جميعاً ، وأمثالها ، تؤدي إلى غاية واحدة : هي التحضر . فالتحضر ، بأشمل معانيه وأرقاها ، هو الغـاية التي يتدرج نحوهـا الإنسان من البدائية ويمضي في تحقيق إنسانيته . ولسـنا نقصد هنا غاية ثابتة تدرك ويوقف عندها ، بل غـاية تتقدم بتقدم الإنسان ، وآفاقاً تتتابع بعضها وراء بعض ، وأنواراً تزداد سطوعاً وبهاء بتمزق الحجب واحتـداد البصائر . فالمهم هنا هو الاتجاه : هو سلوك سبيل التحضر ، وهو السبيل الذي تتلاقى فيه وتتفرع منه جميع السبل الأخرى التي يرقى بها الإنسان ويتحرر .

إن الغاية التي تنشدها شعوبنا العربية اليوم كالحريـة والسيادة ، والتضامن والاتحـاد ، والعدالة الاجتماعية وما يجري مجراها هي غايات سنيّة وجديرة بكل جهد وبذل وتضحية . ولكننا لا ندركها ، بل لا نتوجه اليها توجهاً

صحيحاً ، إلا بقدر ما نحصّل من قدرات حضارية . فلا حرية مضمونة ولا سيادة منيعة – وبخاصة في هذه الأيام – إلا للشعوب التي تثبت قدرتها في الميدان الحضاري : قدرتها في استغلال موارد الطبيعة ، وفي التنظيم والانتظام ، وفي الانشاء والابداع . وكذلك لا تضامن أو اتحاد لنا ولا عدالة اجتماعية ، إلا بالنسبة لما يحرزه إنساننا العربي ومجتمعنا العربي من سلطات عقلية وفضائل خلقية . فالهدف الحضاري ، عندما يكون مهيمناً على القلب والنظر يضع هذه الغايات كلها في مواضعها ، ويرتبها حسب مراتبها ، ويستنفر الجهود لتقصي ما هو أصيل منها ، وللتوجه إلى الجبهة الرئيسية في المعركة الدائرة .

وإذا كانت الشعوب لا تنشط ولا تندفع إلا بشعارات تبرز للابصار وتستثير النفوس ، فليكن الشعار الحضاري في مقدمة هذه الشعارات ، وليصبح قوة تفجّر السخط على التخلف والنقمة على كل ما يمتّ أصوله ويلهي عنه ، وتبعث العزم الصادق لكسب القدرات الحضارية الحقيقية للتغلب عليه . وإذا كان لا بُدّ من صوفية قومية في قلوب القادة وفي نفوس الشعب ، فلتكن صوفية تضع القومية في نطاقها الحضاري ، فتنزهها عن الأهواء والأطماع وتطهر وسائلها ، وتغني محتواها ، وتوجهها إلى خلق إنسان عربي أقدر وأرقى ومجتمع عربي أفضل وأوغل في

مجالات التحرر الذاتي والتحضر الجوهري .

٤ — على أن هذا الإيمان بالحضارة والتوق إليها والتصوف في سبيلها لا يكون سليماً باقياً ما لم يستند إلى ايمان بالعقل وتوق إلى الحقيقة . فالحياة الإنسانية ، وحياة اليوم بوجه خاص ، لا ترضى بالضلال والانخداع . وإذا رضيت بهما يوماً وفسحت لهما المجال ، فلن تلبث أن تحكم عليهما وعلى أصحابهما . ولن تتوانى في فرض الجزاء الذي يستحقه هؤلاء بهذا الاختيار . إن الحياة الحديثة تقوم على العلم ، وهو أهم نشاطات العقل وأبرز مظاهر السعي إلى الحقيقة . ولا شك عندنا في أن أدق تنافس بين الشعوب اليوم هو التنافس الجاري في ميدانه ، وأن كل تنافس آخر محدود به وموقوف عليه .

فعلى الشعوب العربية أن تقتنع اقتناعاً ينزل إلى أغوار نفوسها بأن لا سبيل لها للبقاء في المصطرعات الحاضرة والمقبلة إلا بالتجهز بأجهزة العلم . وباكتساب القدرات التي ييسرها في استغلال الثروات الطبيعية والبشرية وتنظيمها . ولسنا نعني بهذه الأجهزة أشكالها الخارجية والأدوات والآلات التي قد نحصل عليها من سوانا ، وإنما نعني الدربة ، الدربة الفنية والاستطاعة العقلية والقدرة على الصنع والاكتشاف والاختراع . نعني العقل الناشط المتفتح المقتحم الذي هو المصدر والمبعث ، والقوة الفاعلة الكامنة

وراء هذه المظاهر جميعاً . فان استيراد الأجهزة والأدوات يظل أمراً يسيراً ، مهما يكلف من تضحيات مادية ، إذا قيس بما يتطلبه اقتباس القدرة على حسن استعمال هـذه الأجهزة وعلى صنعها وتطويرها واكتساب المعرفة التطبيقية والنظرية الضرورية لذلك ولامتلاك ناصية العلم امتلاكـاً ثابتاً أصيلاً .

وإذا كانت حياة هذا العصر تتطلب القدر الجسيم من المعرفة والعلم . فمن الطبيعي أن تتطلب ما هو شرط له وفرض من فروضه . ونعني به تلك العقلية التي تأنف من الخطـأ والضلال ، وتتحرق إلى الحقيقة والصواب ، وتدرك ان للطبيعة قوانين لا يمكن تخطيها ، وان للحيـاة الانسانية نظماً لا يمكن العبث بهـا ، وان أي تخطٍّ أو عبث من هذا القبيل يلقى حتماً عقابه ويستجرّ نتـائجه الوخيمة مهما انتحلنا له من اعذار أو حاولنا تغطيته بحلو اللفظ ومعسول الكلام . إن الفعل العلمي والتفتح العقلي اللذين يجب أن نصبو اليهما ينبعان من شهوة للحق تتغلب على سواها من الشهوات ، ويندلعان من جذوة للمعرفـة تفوق كل جذوة أخرى ، ويتألقان حين تغدو الحاجة إلى التفهم والادراك ضرورة أساسية كالحاجة إلى الهواء والغذاء ، بل حين لا يعود ثمـة مـا يعدل ارضاءها طيباً ونعماً . فما أحوجنا إلى هذه الشهوة ، شهوة الحق ، تضطرم في نفوسنا وتأكل كل شهوة أخرى تقف في طريقها !

ومن الواضح ، لمن ينظر في هذا الأمر ويعيه حق الوعي ، ان اضطرام هـذه الشهوة ينتج عن اختيار لهـا وايثار على سواها . ولكي يتحقق هذا الاختيار ويأتي سليماً مثمراً ، يجب أن يكون صادراً عن تيقظ خلقي وتنبه ضميري مجـاريين للتفتح العقلي . فإذا لم يحدث هذا انصب الاهتمام على الوسائل واهملت الغايات ، وتولدت سلطات وقدرات يصعب ضبطها ويسوء استعمالها ، كما هي الحال في الوضع الحضاري السائد في هذه الأيام . فالعقل والضمير صنوان متلازمان ، وأي تفتح في أي منهما مرتبط بتفتح الآخر : يقوى بقوته ويضعف بضعفه . ولذا فان الشهوة التي يجب أن تضطرم في نفوسنا هي شهوة للحقيقة بصفتها حاجة قومية ، وضرورة أدبية إنسانية بالوقت ذاته . وبهذا نضمن ان تملّكنا القدرة لا على تحصيل أسباب البقاء والرفاه المـادي فحسب ، بل على ضبط نوازعنا وأهوائنا كذلك ، فتبعث فينا الإيمان الذي لا يقهر ، وتقيم المناعة التي تصد الفساد ، وتثير في صدورنا أبعـد المطامـح ، وتجعلنا نشارك في الجهد الحضاري مشاركة فعل وابـداع ونرقى في الكيان الفردي والوطني والإنساني أعلى المراتب والدرجات .

ولقد يقول البعض هنا أيضاً ان هذا كلام مثالي متجرد من الواقع غير مقدر إياه حق التقدير . على اننا نزعم ان هذا هو الواقع في صميمه ، الواقع الذي ينطق بـه

جوهر حياة اليوم والذي ان جهلناه أو تجاهلناه ضللنا وخسرنا وأمعنا في التخلف عن الآخرين . الواقع هو ان الحياة لم تعد تسمح بالانطلاق وراء الأوهام والخيالات أو تطيق اهمال الامكانات الطبيعية والبشرية وتبديدها أو ترضى بالقعود عن السباق في سبيل تحصيل القدرات العقلية والنفسية . الواقع هو ان المكانة في هذا العصر – أكثر منها في أي عصر سابق – هي للشعوب المستحقة ، القادرة بعقلها لا بعددها ، النافذة بمنجزاتها لا بادعاءاتها ، المتشوقة للانشاء والابداع ، المستعدة لدفع ثمنها بالسعي الشاق لمعرفة الحقيقة والبناء على أساسها . وأية نظرة غير هذه هي التي تتهرب من الواقع ، فلا تعدّ له ما يقتضي من معرفة دقيقة شاملة ومن تهيؤ لاحراز أسباب القدرة الحقيقية ، فتغدو في نهاية الأمر – مهما تُهيج من عواطف وتُثر من آمال – مجلبة للضرر ومدعاة للضلال أو الخسران . وهنا تحضرنا عبارة لمونتسكيو لها مغزاها في هذا المجال : « ان كل مواطن مدعو للموت في سبيل وطنه ، ولكن ليس من أحد مضطراً للكذب في سبيل الوطن » .

٥ – ومن الواجبات الملقاة على الشعوب العربية في هذه الآونة السعي للتحلي **بذهنية التطلع والتشوف** ، أي الذهنية التي تنصرف بنظرها إلى المستقبل ، رائدةً الآفاق ،

مخترقة التخوم ، مستكشفة مباعث الاحداث ونتائجها ، هادفة مخططة صانعة . وهذه الذهنية هي أيضاً من مميزات العقل الناشط الفاعل . فالعقل هو أبداً رائد ، لا يقنع بما كان أو بما هو كائن ، بل يتطلع دوماً إلى الأمام ويتقدم برفق وهوادة حيناً وبانطلاق واندفاع حيناً آخر ، باحثاً عن مجالات جديدة ينفذ اليها وميادين بكر يفتتحها في سيره . ولا يتوقف هذا السير أو يتعثر ما دام هو محتفظاً بنشاطه وحيويته . أما إذا فتر النشاط ونضبت منابع الحيوية ، فإن العقل يضيّع ميزته ويتخلى عن جوهره ، فيقعد أصحابه عن البحث ويعجزون عن التشوف ويكتفون بحاضرهم وماضيهم . بل يغلب عليهم التغني بالأمجاد السابقة والاعتزاز بالفتوح السالفة ، ناسين أو متناسين انها ليست من صنعهم هم ، وانها لا تفيدهم ولا تعزهم – بل لا تحصل لهم حصولاً حقيقياً – ما لم يرتفعوا إلى مستواها ، أي ما لم يكونوا مؤهلين لأن تحفزهم إلى أمجاد أسمى وفتوح أوغل وأبهى .

ليس معنى هذا انكار الماضي والعزوف عن التلفت اليه وعن استيحائه والتأصل فيه . ففي الماضي تراث قومي وتراث انساني علينا أن نستوعبهما ونغتني بهما في صنع الحاضر والمستقبل . ولكن هذا التلفت يجب أن يكون في سبيل الادراك والمعرفة واستخلاص الجوهر والتماس القوى الدافعة المرقية ، لا تلفتاً ينطوي على مجرد التغني

والمفاخرة والاستعلاء فيستهوي النفوس ويشل فاعليتها بما يبث فيها من رضى واكتفاء . ان هذا الضرب الثاني من التلفت ، الذي تنساق اليه الأمم عادة في أحوال ضعفها وتضاؤل طموحها وعزمها ، يغدو نوعاً من المرض العقلي والحضاري الذي يزيدها ضعفاً على ضعف وهزالاً فوق هزال . وليس ما يوازيه أثراً في اخماد فاعلية الأمة وفي جعلها تؤثر القعود على التحفز والاسترخاء على الجد والبذل . وعندها تغدو الامجاد السابقة مصدر علة وسوء ، بدلاً من أن تكون ، كما يجب أن تكون ، مبعث اقدام وتجدّد وحيوية فاعلة منتجة . ومن هنا كان أحد معاني العبارة القائلة : « هنيئاً للأمة التي ليس لها تاريخ » . إن التاريخ بما فيه من مآثر ومنجزات ، قد يكون سبب علة وشقاء أو مصدر خير وغناء ، تبعاً للنظرة التي ننظر بها اليه والذهنية التي نقابله بها ، ووفقاً لغرضنا منه : أي ما إذا كنا نعتبره الغاية التي نقف عندها ونرتضيها أو نجعله منطلقاً لفعل أعظم وأضخم ومآثر أغنى وأمجد .

وهنا تبرز لنا ميزة أخرى من ميزات العقل الناشط الذي اتخذناه لنا مثالاً ودليلاً على الفعل الحضاري والتقدم الايجابي الإنساني . لقد قلنا ان هذا العقل يتصف بالاقدام والريادة وبالتطلع إلى الامام والتشوف إلى البحث والصنع والتحقيق . ولكنه إذ ينطلق هذا الانطلاق ، لا يبدأ من العدم ، بل يعتمد ما سبق ويربط الانجازات

السابقة واللاحقة ، ويتقدم من خطوة إلى خطوة ومن حلقة إلى حلقة بتماسك وانتظام . والعلم هو أروع مثل على هذا الانتظام العقلي وأصدق مظهر لهذا التسلسل المتماسك والارتباط الوثيق بين الماضي والحاضر والمستقبل . غير أن ما نريد تبيانه هنا هو ان هذا الارتباط لا يكبّل العلم أو أي عمل عقلي آخر ، ذلك ان هذا أو ذاك لا يقف عند الخطى السابقة والحلقات الماضية أو يقصدها لذاتها ، وإنما يتخذها وسيلة وأداة لفعله المقبل وانجازاته التالية التي لا تعرف حداً أو نهاية ما دام حياً ناشطاً ، أي ما دام أميناً لجوهره مستحقاً لاسمه ووظيفته .

إن الشعوب العربية تهبّ اليوم هبّة قوية ، متطلعة إلى المستقبل ، ناشدة تبديل أوضاعها البالية ، وانشاء حياة جديدة . وقد بدأت تخطط وتنظم وتصنّع وتعمل على تنمية مواردها الطبيعية والبشرية . وفي هذا كله ما يبشر بغد أفضل . على ان هذه الجهود لم تقوَ ولم تنتشر بعد في المجتمع العربي . ومع انها تشتد في بعض الأقطار ومع ان أثرها يمتد إلى تلك التي لا تزال فيها بطيئة أو مفقودة ، فانها ما برحت بمجموعها دون مستوى التحديات القائمة في وجهنا ، ينقصها العزم الكافي الذي يجب أن ينطلق من كل ناحية من نواحي مجتمعنا ، وتطغى عليها العنعنات والمنازعات القطرية والعقائدية والمصلحية . ولن ترتفع إلى المستوى المطلوب وتوتي النتائج الضرورية لحفظ

كياننا وضمان تقدمنا ما لم يتولد لدينا اعتقاد جازم شامل اننا لا نستطيع أن نعيش ونبقى في القرن العشرين إلا بذهنية هذا القرن ، أو بالأحرى بذهنية تتخطى هـذا القرن وتتطلع إلى ما وراءه . وما لم نؤمن ايماناً يأخذ علينا لبّنا ويمتلك ناصية نفوسنا بأن هذا الاعتزام التطلعي الصنعي مقدم على سواه وانه جدير بكل تضحية وان من الجرم أن يقف في سبيله أي تنافس أو نزاع . إن عالم الغد لن يفسح مجالاً للذين يفكرون تفكير الأمس ويحيون حيـاة الأمس ، حتّى القريب منه ، ولن تلين عتباتـه وتنفتح أبوابه إلا للذين يحيون حياة اليوم وما يفتأون يتطلعون إلى ما سيصنع الغد ، بل إلى الغد الذي يصنعون .

٦ ــ إن الجنوح إلى المـاضي والاكتفاء بـه ليس سوى ظـاهرة واحدة من ظواهر الانغلاق ، كما ان التطلع إلى المستقبل والانطلاق نحوه ليس سوى دليل من أدلـة التفتح بوجه عام . والانغلاق على الذات ــ بمختلـف ظواهره ــ هو سمة من سمات التخلف ، ولذا كان من مقتضيات التغلب على التخلف والسير الجادّ الأمين في سبيل التحضر والتحرر **اكتساب الذهنية المتفتحة** . ولهذه الذهنية سمات متعددة أشرنا إلى بعضها في ما مضى . منها ، مثلاً ، التفتح للحقيقة ، أي التهيؤ لقبولهـا من أي مصدر لاحت ، ونشدانها فعلاً مهما يكن الطريـق

اليها عسيراً والثمن الذي تقتضيه باهظاً . ومن هـذه السمات أيضاً التفتح الخلقي الذي يحول دون انقفال النفس على ذاتهـا ، ويغلّب الغيرية فيها على الأنانية ويقدّم الرغبة في البذل والعطاء على شهوة الأخذ والاغتصاب .

وما يصدق عن الأفراد يصدق كذلك عن الشعوب . ثمـة شعوب متفتحة وأخرى منغلقة . وقد مرّ معنا سابقاً ان انغلاق الشعوب والحضارات عامل من عوامل تقهقرها وانحطاطها ، وان الشعوب الناهضة والحضارات المزدهرة لها من قوتهـا الداخلية ومن ثقتها بذاتها ما يجعلها تشرع أبوابها ونوافذهـا للضوء والهواء ، فاذا ما خمدت القوة وضعفت الثقة أغلقت على نفسها النوافذ والأبواب ، ففسد مناخها العقلي وازدادت هلهلة وتراخياً . ولنا في الحضارة العربية شاهد بيّن على هذه الحقيقة . فإنها في دور نهضتها وعزهـا فتحت عيونهـا للنور ، أياً كـان مبعثه . وبسطت عقلها للمعرفة ، أياً كان أصلهـا ، فأخذت وأعطت واستمدت وأمدت ، وكان عطاؤهـا جزيلاً وامدادها ثرياً . فلما انكمشت واكتفت وسدت على نفسها سبل الأخذ والمشاركة ، قل عطاؤها وضعف اسهامها ، بل زال هذا وذاك ، وسبقها غيرها في ميادين الصنع والابداع . وهكذا كان شأن كل حضارة برزت على مسرح التاريخ .

لقد قلنـا إن حياة هذا العصر لا تحتمل اولئك الذين

تقف أنظارهم وأفكارهم دون المستقبل ؛ وتضيق رؤاهم وأبعادهم الزمانية . وكذلك لا تحتمل هذه الحياة من تضوئل ابعادهم الكيانية : أي الذين لا يفكرون إلا بأنفسهم أو بحيّهم أو عشيرتهم أو طائفتهم أو مدينتهم أو قطرهم . ان هذا العصر هو عصر الابعاد المتسعة . المزدادة اتساعاً في كل مجال من مجالات النظر أو الفعل . لا مرية في أن المدنية الحديثة قد قلصت عالمنا ، بما اختصرت من مسافات وهدمت من حواجز ، ولكن هذا التقلّص الطبيعي ذاته يفرض ابعاداً عقلية وكيانية تختلف جوهرياً عما عهدناه في الماضي – ابعاداً ما تفتأ تتسع وتمتد في ما حولنا حتّى تشمل عالمنا بأسره ، بل حتّى تنطلق مع فتوحات العلم الباهرة النافذة إلى ما وراء هذا العالم المحدود .

فعلينا أبناء الشعوب العربية – شأننا في هذا شأن شعوب الأرض قاطبة – أن نكتسب هذه العقلية المتميزة بالابعاد المتسعة والفتوحات المنطلقة . فإذا عجزنا عن هذا ، وظلّت اهتماماتنا محصورة بدوائرنا الضيّقة ، وأقمنا سدوداً وحدوداً تفصلنا بعضنا عن بعض وتضيّق مجالات نظرنا وفكرنا وعملنا ، أقمنا الدليل على اننا لسنا حقاً خليقين بتحديات هذه الحياة الجائشة وقضينا على أنفسنا باستمرار التخلف بل باتساع شقته . وانّا لنخشى اننا كثيراً ما نقيم مثل هذا الدليل ، فان من يصغي

إلى أحاديثنا ويقرأ صحفنا أو يقف على مشاغلنا ويمتحن مناقشاتنا ومنافساتنا ليعتريه الشك في ما إذا كنا نعيش فعلاً في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ — مرحلة الابعاد المنطلقة والعوالم الجديدة المنفسحة — أو لا نزال عنها متخلفين بمراحل مديدة .

إن الشعوب العربية تحتاج إلى أن تكون أكثر تفتحاً بعضها على بعض ، وأشد انطلاقاً على العالم بصفة عامة . إن التفتح في ما بينها يعني تقوية حس المشاركة وصوغه ايماناً عميقاً وعملاً مستمراً ساكتاً ، وتغليب المصلحة الكبرى على المصالح الصغرى ، وتعبئة الجهود كافة لصد الأخطار المشتركة الخارجية والداخلية . ولا ريب في أن الصعاب القائمة في هذا السبيل ، كاختلاف العقليات والنظم ونفوذ الأوضاع المفرقة ومطامع القوى الأجنبية ، هي صعاب جسيمة لا يستهان بها ، ولكن لا ريب كذلك في انها لم تكن لتبدو بمثل هذه الجسامة والخطر لو ان قادة الشعوب العربية كانوا أقدر على التغلب على مطامعهم الخاصة وعلى اتخاذ التضامن الحقيقي غاية لهم وديدناً ، ولو انهم انصرفوا إلى هذه الغاية بالجهود البنائية الصامتة انصرافاً دؤوباً مستمراً .

أما التفتح على العالم — وهو ما نحتاج إليه أشد احتياج — فيتضمن الاسراع في الافادة من الخبرات الإنسانية أنى كانت للّحاق بركب الحضارة ، مع الحرص

على توجيه هذه الخبرات لخدمة أغراضنا والحؤول دون استثمارها لنـــا في سبيل أغراضها ومصالحها . ولسنا ننكر أننا سائرون في هذا الطريق ، ولكن سـيرنـا لا يزال متردداً ، ولا تزال تفعل فينا مفاهيم سابقة وريب وشكوك واهتمامات مناقضة لمطالب العصر فتضيّق آفاقنا وتغلقنا على ذواتنا وتمنعنا من تمييز مهابّ الرياح الحقيقية الجديدة ، وتحول دون ذلك التفتح الخصب الذي تزهر بـه حياتنا وتثمر وذلك الانطلاق الجريء الذي يضيء حاضرنا ويغنيه ويؤهلنا لمستقبل أغنى وأشد ضياء .

٧ ــ ومن الواجبات المفروضة علينا في وضعنا الحاضر **تنمية ثرواتنا الطبيعية وقدراتنا الانتاجية** . فلقد رددنا ، في خلال هــذه الدراسة ، القول في أهمية القدرة التقنية الانتاجية كمظهر من مظــاهر الحضارة وعامل من عوامل تطورها . وأكدنا ، بصفة خاصة ، دورها الغالب في الحياة الحديثة . ولم نفعل هذا ، على الرغم من وضوح هذا الدور ، إلا عن إيمــان وطيد بضرورة ترسيخ هذه الحقيقة في أذهاننا واستثارة الجهود لتجسيدها في حياتنا . لقد تضخمت اليوم مطالب الحياة القومية : فثمة أجهزة الدفاع الــتي تقفز تكاليفها وتتضاعف نفقاتهــا ، وثمــة واجبات الانماء الــتي تقتضي موارد متزايدة متكاثرة ، وثمة متطلبات العدالة الاجتماعية في مكافحة الفقر والجهل

والمرض ، وكفالة المساواة في الفرص لجميع المواطنين وضمان حريتهم وكرامتهم . وهذه المطالب وسواهـا تستدعي النفقات المتصاعدة التي تنوء بها الشعوب المتمكنة من القدرة التقنية الانتاجية ، فكيف بالتي لا تزال ضعيفة متخلفة في هذا المضمار ؟

ومن هنا كان جرماً – أي جرم ! – أن نترك مواردنا الطبيعية مهملة غير مستغلة ، أو مستغلة استغلالاً زهيداً . فالأرض التي لا تزرع ، والمياه التي تذهب ضياعاً ، والثروات الدفينة التي لا تستخرج ، أو تلك التي تستخرج لمصلحة سوانا – هذه كلها أدلة على عجزنا ، وعوائق ونقائص يجب أن تكون في مقدمة ما يثير قلقنا ويقض علينا مضاجعنا . وإذا كان هذا الاهمال جرماً في حق الوطن ، فأوخم منه عاقبة وأشد إيلاماً جرم تبديد الثروات في اتباع اللذات والشهوات ، أو في السبل الاستهلاكية التي لا تضيف إلى قدرة الوطن الانتاجية. فلو أن موارد البترول التي تتدفق على البلدان العربية والتي تبلغ الآن ما ينوف على المليار والنصف من الدولارات سنوياً وستتصاعد في الأعوام المقبلة – لو أن هذه الموارد توجه ، أو يوجه قسم واف منها ، لتنمية القدرة الانتاجية والذخيرة القومية ، لاستطاعت الشعوب العربية أن تخطو خطى أبعد وأثبت في مكافحة التخلف واعداد العدة للقضاء عليه . ومما يجب أن يهيب بنا إلى الاستفادة من هـذه

الموارد إلى أقصى مدى ممكن انها لن تبقى لنا إلى الأبد ، فان زمنها محدود بحدود كمياتها من ناحية ، وبامكانات بروز مصادر أخرى للطاقة – كالطاقة الذرية – من ناحية ثانية .

إن الشعوب العربية تهبّ اليوم ، كما قلنا ، لحماية نفسها من الاخطار الخارجية ولتحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها . وكل من هذين المطلبين يقتضي نفقات جسيمة . فإذا قصرنا نظرنا على العدالة الاجتماعية وحدها ، وهي اليوم أمام كل عين وعلى كل شفة ولسان ، وتبصرنا مقتضياتها ، وجدنا انها تتطلب قدرة انتاجية نامية وموارد مادية متزايدة ، وانها إذا لم ترتكز إلى مثل هذا الأساس المتين أدت حتماً إلى إشاعة الفقر وإلى تخفيض مستوى العيش بدلاً من رفعه وتعزيزه . لم تعد قضية العدالة الاجتماعية خاضعة للنقاش في هذا العصر ، ولكن الحقيقة التي لم تتضح بعد في الأذهان وضوحاً كافياً أو التي يغفل أو يتغافل عنها كثير من الداعين إلى هذه العدالة هي انها لا تدرك ولا تضمن باثارة الاماني والآمال ، أو بسن التشريعات لتوزيع الثروة وتوسيع الخدمات الاجتماعية فحسب ، بل بتوفير الموارد التي تقتضيها والقدرات التي تكفل تحقيقها . ولا توفّر هذه الموارد إلا إذا أصبح لشعارات الانماء والانتاج مثل ما لشعارات العدالة الاجتماعية من عمق أثر وسعة انتشار . وإلا إذا اندفع

الافراد والجماعات في جوّ من الثقة والاطمئنان وبقناعة متسلطة على العقول والنفوس لتنمية فاعلياتهم الانتاجية واستثمارها والعمل ليل نهار في التزريع والتصنيع والتعدين وفي تفجير سائر منابع الثروة الطبيعية القومية . فإذا لم يحصل هذا ، تضررت أغراض العدالة الاجتماعية ذاتها وتعثرت خطاها . ومن هنا كان من أهم احتياجاتنا أن يثور الحنين إلى الانتاج في نفوسنا ، وأن يمتلك نواصي شعورنا وتفكيرنا ، وأن يدفع قادتنا وجماهيرنا إلى الايمان ايماناً مكيناً بأن القدرة الانتاجية هي اليوم أهم عناصر القوة ، وأعظم معين على التخلف ، وانها الوسيلة التي لا يصح أن يضحى بها ، بل التي يجب ، بالعكس ، أن تصان أمنع صيانة وتعزز أعظم تعزيز لحماية الذات ، وللقيام بمطالب هذا العصر الفائقة وتكاليفه العسيرة .

٨ — على أن هذه القدرة الانتاجية ، وإن كانت تتخذ شكل الثروة الطبيعية المستغلة والموارد المادية المتزايدة ، تبقى ، في باطنها وحقيقتها ، قدرة إنسانية فاعلة . وهي لا تحصل لنا ما لم نعمد إلى **تنمية ثروتنا البشرية** . والثروة البشرية هنا هي الأيدي التي تصنع والعقول التي تفكر وتخطط وتنظم . وتنميتها تتضمن التدريب والتفتيح والتعليم والتثقيف . إن الوفرة العددية لم تعد وحدها مصدر

قوة ونفوذ ، بل انهـا تنقلب عبئاً ثقيلاً إذا لم تمثل سوى أجساد تطلب تغذية وعناية ، ونفوس تنشد حاجـات متزايدة ، وإذا لم تُنمّ امكانات هذه الاجساد والنفوس وتحقق قدراتها .

فعلى الشعوب العربية أن تتساءل دومـاً عن القدرات البشرية الفعلية الحاصلة لهـا ، وعن الذخيرة التي تعدها منها . فكلما غزرت هـذه الذخيرة وارتقى نوعها كانت شعوبنا أحسن استعداداً لمجابهة مقتضيات الحاضر والمستقبل . إن الشعوب جميعاً – ونحن منها – تبذل اليوم جهوداً جبّارة للقضاء على الأميّة ونشر التعليم ورفع مستواه العام . وفي هـذا مـا فيه من خير لأنه الخطوة الأولى والشرط الأدنى للتقدم في أي مجـال أو مضمار . ولكن هذه الخطوة الأولى لم تعد كافية ، وهـذا الشرط الأدنى أصبح متصلاً بشروط أدق وأصعب . فعصرنا اليوم هو عصر البحث والانمـاء والتنظيم ، والسباق القائم إنما هو ، في جوهره ، سباق بـين العقول . والقـاعدة المطلقة في الحيـاة الحديثة غدت ، كما قـال الفيلسوف هوايتهد : « ان الشعب الذي لا يقدّر العقل المدرب حق

قدره مقضي عليه حتماً »[1] . ولذا نجد الأمم الناهضة تتنافس في ما تعده من اخصائيين مهنيين وتقنيين ومن علماء باحثين نظريين ، وفي ما تنشئه من معاهد وجامعات ومراكز بحوث وتحريات . ومعنى هذا ان بناء عقل الأمة وقدرتها يجب أن يتناول – في وقت واحد ، وبجهود متقاربة متساندة – الأساس والذروة معاً ، فيعمد ، من جهة ، إلى نشر التعليم العام ، ويبذل من جهة أخرى ، عناية فائقة بالمراتب العليا وبالاختصاصات الدقيقة وبمؤهلات البحث والتحقيق والكشف والاختراع .

فاذا قدرت الشعوب العربية هذه الحقيقة وجب أن تنظر في سياساتها وتدابيرها التعليمية لترى ما إذا كانت تحقق لها هذا الغرض الأخير وتضمن لها القدرات المطلوبة ، أو تقف دون هذه الغاية ، أو تذهب إلى تعطيلها وزيادة الأعباء القومية باعداد جيل يحمل شهادات

---

[1] Alfred N. Whitehead, *The Aims of Education and Other Essays*, (لندن ، ١٩٥١) ، ص ٢٢ – ٢٣ . ويمضي الاستاذ هوايتهد في قوله : « ليس ثمة ما يرد يد القدر : لا بطولتكم ، ولا سحركم الاجتماعي ، ولا ذكاؤكم ولا انتصاراتكم في البر أو البحر . نحن اليوم قادرون على الاحتفاظ بمكانتنا . أما في الغد فالعلم يكون قد خطا خطوة جديدة ، ولن نستطيع أن نبدل الحكم الذي سيطلق عندئذ على الذين لم يجاروا تقدم التربية » .

عالية ويتباهى بهـا ولكنه يعجز عن القيام بمقتضيات البناء القومي في هذا العصر . ويخيل الينا أن النظر في هـذه السياسات والتدابير ومراقبتها وتطويرها يجب أن يستهدف ثلاثة مقتضيات مهمة لهـذا البناء ، هي : أولاً انمـاء القدرة الانتاجية التي تحدّثنا عنها ، وذلك بتنويع صنوف التعليم ، وتعزيز التعليم المهني في مختلف المراحل ، الابتدائية والثانوية والعـالية ، وتغليب ما كان منه انتاجياً (كالهندسة والزراعة) على غيره (كالحقوق والبرامج التي تستهدف التوظف) . وثانياً تفتيح العقول وتنظيمها وتمكينهـا من أساليب التفكير الشديدة الصارمة وترويضها على الاستقلال والمبادرة وتحمل التبعة وعلى إدراك كنه المشكلات وسلوك السبل الصحيحة لحلهـا ، أي الارتفاع بالتعليم من مستوى التلقين إلى مستوى التربية والتثقيف وتنمية القدرة عـلى التعلم والتثقف . وثالثاً العناية بالاختصاصات الدقيقـة في شتى نواحي العلم ، والحرص على تنمية ملكات البحث والاستقصاء والكشف والاختراع ، كي نخرج من صفوفنا علماء وبحاثاً يجارون سواهم في ميادين تقدم المعـارف الإنسانية . على ان هذا كلّه يجب ألا يهمل العنـايـة بالدراسات الإنسانية ، الأدبية والفنية والاجتماعية ، لأهميتها في صقل الاذهان وتصفية النفوس واغناء الشخصية ، ولتهيئة

الموهوبين منّا للابداع في هذه الحقول ، ولتأهيلنا للتميز القومي والعطاء الحضاري .

ولئن كان من المعيب الشائن – بل ، كما قلنا ، من قبيل الاجرام في حق الوطن – أن نهمل ثرواتنا الطبيعية ونقعد عن استغلال مواردنا المادية ، فليس أقل معابة وضرراً أن نتوانى في تنمية مواردنا البشرية وتحقيق قابلياتها وتعزيز ذخيرتنا الفعلية منها . وهنا أيضاً نجد أن الشعوب العربية قد أخذت تنهض لهذه الحاجة بما تعمّم من مدارس ، وما تنشىء من جامعات ومعاهد ومجالس بحوث ، وبما تنظم من بعوث دراسية إلى الخارج . ولكن لا بُدّ من القول هنا أيضاً ان هذا النهوض لم يرتفع بعد إلى ذلك المستوى من الاقدام والعزم والتضحية الذي تتطلبه ضرورات هذه الأيام . وما الذي تتطلبه هذه الضرورات ؟.. إنه بناء « **مجتمع علمي متحضر** » ، أي مجتمع تسري روح العلم والفضيلة في ثناياه ، وتتجسد في عقليته وأنظمته وفاعلياته ، وتتمثل في نوع إدراكه لمشكلاته وكيفية معالجته لها – مجتمع متسلط على الطبيعة ، متمكن من أسباب القدرة ، منتظم في داخله ، مسهم في العطاء الحضاري . وفي سبيل هذه الغاية لا بُدّ من المزيد المتزايد من العناية بمادتنا البشرية وبتنمية مواهبها وبتوفير عدتنا

منها : فهي في نهاية الأمر ثروتنا الحقيقية وعدتنا المضمونة ، ومصدر أية عدة أو ثروة غيرها .

وانه لمن المؤسف حقاً ان جزءاً غير قليل من المواهب التي ننميها لا يبقى لنا بل يجد سبيله إلى مواطن أخرى ، مع جسامة ما يكون قد كلفنا اعداده وشدة حاجتنا اليه . ذلك ان فريقاً من شبابنا الذين يذهبون إلى مواطن الاختصاص ويقضون فيها سنوات للتهيؤ والتجهز إما انهم يبقون فيها ، أو إذا عادوا إلى بلادهم لا يجدون مجالات وافية لنشاطاتهم أو أجواء تقدير وتشجيع ، فلا يلبثون أن يتسربوا إلى الخارج وتحرم بلدانهم ، في الحالين ، امكان الافادة من القدرات التي حصلوها . إننا لا ننكر انه لا بُدّ من بعض الخسارة في هذا المجال نظراً للاغراءات العديدة المتوفرة في عالمنا لأصحاب الكفاءات الصحيحة والاختصاصات الدقيقة ، ولكن ينبغي أن تبذل أقصى الجهود لتخفيض هذه الخسارة إلى حدّها الأدنى وللاحتفاظ بمن يرغب فعلاً في وضع مؤهلاته في خدمة وطنه ، ولحشد كل موهبة متيسرة وكل كفاءة قد هجرتنا ، أو لا تزال لدينا ، ولتعبئة قدراتنا أتم تعبئة للمعركة الهائلة التي نخوض غمارها . ولكي نقدم على بذل هذه الجهود ، نحتاج إلى أن يتولّد لدينا تقدير صحيح لأهمية المواهب

والكفاءات والقدرات ، فلا نبتهج بشيء ابتهاجنا باكتشاف أية منها وتحصيلها وحسن استخدامها ، ولا نتألم لشيء تألمنا لإهمالها أو هدرها أو العجز عن الافادة منها . فأين نحن الآن من هذا كله ؟

٩ — تتمخض البلدان العربية — وغيرها من بلدان العالم ، وبخاصة المتخلفة منها — بروح ثورية عنيفة تهيب بالشعوب إلى أن تتخذ الثورة شعاراً لها وسبيلاً لحل مشكلاتها . ولا مراء في أن **العقلية الثورية** هي من مقتضيات نهضة هذه الشعوب في هذا الدور من حياتها وفي هذه المرحلة من الحياة الإنسانية . ولا مراء كذلك في ان هذه العقلية قد حققت ، وبخاصة في السنوات الأخيرة ، مكاسب مرموقة في نواحٍ شتى : في مكافحة الاستعمار والتخلص من نفوذه ، وفي توجيه الأنظار والأفكار إلى علل التخلف والحث على مداواتها ، وفي اثارة النقمة على النظم البالية وتقويضها ، وفي بث الوعي الشعبي ، وفي توسيع مفهوم التحرر الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب التحرر السياسي ، وفي التصدي لحاجات الجماهير ، وفي التوكيد على التخطيط والتصنيع ، وفي ايقاظ الشعور بضرورة العمل السريع والمعالجة الجذرية الشاملة في

عصر لا يحتمل ابطاء ولا يرتضي الحلول المتفرقة السطحية .

هذه وسواها منجزات لا سبيل إلى انكارها . ولا سبيل كذلك إلى أن ننكر ان هذه العقلية الثورية هي التي يدعو اليها منطق حياة الشعوب كافة ، والمتخلفة منها بوجه خاص ، في هذه المرحلة من مراحل التاريخ . فالتطور العلمي المتسارع ، وما يسّره من سبل الاتصال والاعلام والدعاوة ، وما أحدثه أو رافقه من تبدلات سياسية واجتماعية ، قد أطلقت رياحاً ثورية تعصف بالعالم أجمع . والشعوب تشعر انه لا يمكنها أن تجاري الزمن وتتحرك من جمودها وتختصر المراحل وتضيق الفروق بينها وبين سواها إلا إذا نهجت نهجاً ثورياً وتخلصت من القيود الخارجية والداخلية التي ترسف فيها .

على ان هذه العقلية الثورية ، الواجبة بحكم منطق التاريخ ، الضرورية للاسراع في معالجة التخلّف ؛ لا تدرك الغرض المنشود إلا إذا وفت ببعض شروط أساسية . من هذه الشروط أن تكون خالصة لغرضها أصيلة في منطلقها ومرماها ، أي ألا تتخذ ثوريتها أداة لمصلحة أو وسيلة لحكم أو سبيلاً لسيادة ، إذ انها تؤدي عند ذلك إلى استبدال سيطرة بسيطرة وتحكّم بتحكّم ،

وتغدو صراعاً فاضحاً من أجل التسلط والقهر ، فتفرق القوى بدلاً من أن تجمعها ، وتثير الأحقاد بدلاً من أن تزيلها ، وتبدّد الامكانات والقابليات بدلاً من أن تدخرها وتنميها . ومن هذه الشروط أن تحسن الموازنة بين القدرات والأماني ، فلا تثير الأماني إلى حيث تعجز القدرات عن تحقيقها ، وان تدرك أن ثمة حدوداً لاختصار المراحل وللقفز والتخطي ، وان جدوى أية وسيلة من الوسائل تتوقف في نهاية الأمر على جدارة الذين يدعون اليها أو يستخدمونها وعلى مدى تهيؤ الناس لها . وشرط آخر : هو أن تفسح مجال النقد والمحاسبة بصيانة حرية الفكر والعقيدة وأن توقن أن الحرية لا تتجزأ ، وأنه لا يمكن إقامة بعض أركانها على أشلاء البعض الآخر . ومجمل القول ان الهبّة الثورية التي نختبرها في هذه الأيام ، والروح الثورية التي تُبث في مجتمعنا وتسري فيه ، على ما جلبتا من مكاسب وما تتضمنان من امكانات الخير ، تظلان ناقصتين مضطربتين ، بل قد تؤديان إلى مخاسر وشرور ومفاسد إذا مازجتهما الاهواء وداخلتهما النوازع ، ولم تكونا تجسيداً لعقلية ثورية خالصة أصيلة تستهدي العقل في ما تثور لهدمه أو بنائه ، وتحاسب ذاتها أدق محاسبة ، وتعترف بالحق

وتخضع له ، وتحترم القيم الانسانيـة وتصونهـا وتعزز شأنها .

١٠ – ويقودنا هذا إلى القول إن العقليـة الثوريـة الصحيحة هي الـتي تنبع من ثورية عقلية ، أي هي التي تتخذ ثورية العقل مثالاً لهـا ودليلاً . إننا نعتبر العقل عـادة مثال الهدوء والاستقرار ، ولكنه ، في حقيقـة الواقع ، فاعل ثوري ، بل لعله أعظم الفواعل الثورية في الحيـاة الإنسانية وفي تاريخ الشعوب . إنه يثور على الخطـأ والضلال وعلى الخداع والانخداع ، فلا يرتضيهما ولا يهدأ ويستقر إلا إذا أصاب الحقيقة ونعم بها ، ولكن أنّى له أن يهدأ ويستقر ؟.. فكل حقيقة تـدرك تغري بسواها ، وكل حجاب يُمزق يكشف حُجُباً جديـدة تستدعي النظر وتستثير الفكر والسعي . إن العقل يثور على الكسل والتواني والقعود ، وعلى الخضوع لـلاهـواء والاستسلام للميول والشهوات . ولم تقوَ ثوريته ويزخر فعله خلال التاريخ إلا ببطء وتدرج . فقد مرت بـه أدوار ضعف قعد فيها وتخاذل وغلبت عليه القنـاعـة والاستكانة وكبتته المطامع والمفاسد ، ولكن طبيعته كانت تدفعه إلى أن ينشط من خموده ويثور على ركوده ، وأن

يعود فيتابع سيرته الأولى ، مستطلعاً مقتحماً ، هادماً بانياً ، مستكشفاً مكاسبه الماضية منطلقاً منها إلى مكاسب جديدة . ولسنا نعدو الصواب إذا قلنا ان التقدم العلمي الباهر الذي حققته الإنسانية في ماضيها والذي ننعم به اليوم إنما هو نتاج هذه الثورية العقلية التي سرت خلال التاريخ ، وفعلت – أي فعل ! – في تطوير الشعوب وفي بناء الحضارة ، وها هي اليوم تنطلق انطلاقها العجيب الذي لا يقف عند حد أو يعتريه أي فتور .

والعقل ، بعد هذا ، يثور لكرامة الإنسان إذ يدرك ما للشخصية الإنسانية من حرمة وقدسية وما لها من حقوق وما عليها من واجبات . فهو مصدر ثريّ للمبادئ التي أيدت هذه الحرمة وكرّستها وأنتجت القوانين والأنظمة الرامية إلى صيانتها وتعزيز شأنها . وكل انطلاق في سبيل تحصيل حق من الحقوق الإنسانية قد سبقه انطلاق فكري نبّه إليه ودعا إلى النضال من أجله وهيأ العقول والنفوس لتقديره والسعي لاكتسابه . وكل ثورية لا تستند إلى قناعة فكرية خالصة وإلى مبادئ قد أثبت العقل صحتها وغرسها في صميم النفوس تبقى معرضة لأخطار الانحراف عن مقاصدها أو اضاعة مكاسبها . يضاف إلى هذا ان الثورية العقلية الأصيلة ليست ثورية علمية

في سبيل الحقيقة فحسب ، بل هي ، في الوقت ذاته ، ثورية أدبية في سبيل الخير ، لأن العقل هو العامل الذي يقدر القيم قدرها الصحيح ويدرك تواصلها وتفاعلها ، ولا يحنّ إلاّ إليها ولا يجد لنفسه نعماً إلاّ بها .

على أن الثورية العقلية تختلف عن أية ثورية أخرى بصفات وميزات مستمدة من طبيعة العقل ذاته . فهي تبغي الحقيقة أولاً وتوقن أن أي كسب منها يفوق كل كسب آخر ، وان أي بناء يقام على غير أساسها لا بُدّ من أن يعتريه الوهن والفساد فيتخلخل وينهار ، وان أي انحراف عنها أو تغطية أو كبت لها لن ينجو مما يترتب عليه من عقاب . ومن هذه الميزات انها تؤثر العمل الجاد الصامت على الضجة الصاخبة ، والجهد المستمر على الهبّة الفائرة ، وما تني تهدم وتبني ، وتقتحم وتخترق ، وتناهض وتناضل دون جلبة أو انقطاع . ومنها أيضاً أنها لا تستسلم للأهداف القريبة والمرابح الآنية ، بل تمد نظرها إلى الآماد البعيدة وتعلّق أملها على المكاسب الباقية .

هذه الثورية العقلية هي ، في نظرنا ، الضمانة الضابطة لأية ثورية أخرى والشرط اللازم لثباتها ونجاحها . وهي ،

عندنا ، الحاجة التي تجتمع فيها حاجات الشعوب العربية في هذه المرحلة الحاسمة من حياتها وفي المعركة الحضارية الضارية التي تخوضها . ولو شئنا أن نلخص هذه الحاجات – ما ذكرنا منها في هذا الفصل المقتضب وما لم نذكر – في حاجة واحدة ، لقلنا انها : « **العقلانية** » . فلا ندحة لهذه الشعوب إذا أرادت النجاة والفوز في هذه المعركة التي هي مصدر المعارك الأخرى ومحورها – لا ندحة لها عن أن « **تتعقلن** » . فبالعقلانية تدرك أن مشكلتها الأولى هي التخلّف الحضاري ، وبها تقدم على محاسبة ذاتها ، وتحنّ إلى التحضر ، وتؤمن بالحقيقة وبالعقل ، وتتطلع إلى المستقبل ، وتتفتح للخير من حيثما أتى ، وتولد قدراتها الانتاجية ، وتحقق امكاناتها البشرية ، وتضبط ثوريتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وليطمئن من يخشى على شعوبنا العربية أن تفقد بهذا ثوريتها . ان هذا هو سبيل الثورية الأصيلة .

وهو ، قبل أي شيء أو أي اعتبار آخر ، سبيل السلامة والنصر في المعركة الأم : في معركة الحضارة .

الفهرس

اليوم وأمس ، وجهان بارزان للمعنى الجديد	٧
الوجه الأول : التخلف العلمي	١٢
العلم الحديث مصدر القوة	١٢
آراء واعتراضات	١٨
الدعوة الجديدة المنشودة : الى العلم والانتاج	٢٤
المجتمع العلمي المنتج	٣٤
دور الدولة	٣٦
١. الانتاج والانماء	٣٨
٢. التخطيط	٣٩
٣. البحث	٤٢
٤. حشد الكفاءات	٤٤
دور الشعب	٤٧
اقتراح : مؤسسة الدراسات العربية	٥٢

الوجه الثاني : الضعف النضالي ٦١
خاتمـــة ٧٩
ملحق : المعركة الحضارية العربية ٨٤
معركة الشعوب العربية وأجهزتها ٩٠

تبرّعت دار العلم للملايين بنفقات هذا الكتاب، كما تبرّع المؤلف بعائداته منه، على أن يُرصَد مجموع الدّخل لمساعدة الطلاب الجامعيّين من أبناء الضّفة الغربيّة

الثمن : ليرتان لبنانيتان